



جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY

الانقطاع الباطن وأثره في الاستدلال عند الحنفية (دراسة أصولية تطبيقية)

إعداد

د. عيد شوقي عبد الموجود الامبابي

أستاذ أصول الفقه المساعد

بكلية الشريعة والقانون بطنطا - جامعة الأزهر

مستل من الإصدار الأول ٣/١ العدد التاسع والثلاثون

يناير / مارس ٢٠٢٤م

الانقطاع الباطن وأثره في الاستدلال عند الحنفية

(دراسة أصولية تطبيقية)

إعداد

د. عيد شوقي عبد الموجود الامبابي

أستاذ أصول الفقه المساعد

بكلية الشريعة والقانون بطنطا - جامعة الأزهر



موجز عن البحث

تناولت في هذا البحث تعريف الخبر الواحد عند جمهور الأصوليين والحنفية ، ثم تناولت شروط العمل بالخبر الواحد المتعلقة بالراوي المتفق عليها ، ثم ذكرت الشروط المتعلقة بمدلول الخبر لأن انقطاع الخبر يكون بمعارضة ما هو أقوى منه أو بالغرابة فيما تعم به البلوى أو بإعراض الصحابة عنه، ثم عرفت الانقطاع عند الأصوليين ، ثم تناولت أنواع الانقطاع عند الحنفية حيث قسموه إلى انقطاع ظاهر وهو المرسل من الأخبار وانقطاع باطن وهو الانقطاع الثابت في خبر الواحد المعارض لم فوجه مع قصور في الراوي بفوات شرط من شروط قبول روايته، وتناولت أنواعه حيث انه يتنوع إلى الانقطاع بدليل معارض والانقطاع بسبب نقصان في حال الراوي، وبينت المراد بالانقطاع بالمعارضة ، ثم تناولت أوجه الانقطاع بالمعارضة ، ثم ذكرت الانقطاع بسبب النقصان في حال الراوي ، ثم قمت بالتطبيق للانقطاع الباطن عند الحنفية وذلك ببعض المسائل والفروع الفقهية التي قام الخصم بالاستدلال فيها ببعض أخبار الآحاد وقام الحنفية بردها لانقطاعها باطنا.

الكلمات المفتاحية: الانقطاع، الباطن، الأثر، الاستدلال، الحنفية .

**The Inner Discontinuity And Its Effect On Reasoning
According To The Hanafi School
(Applied fundamental study)**

Eid Shawqi Abdel Mawjoud Al Embabi

Department of Fundamentals of Jurisprudence, Faculty of Sharia and Law in Tanta,

Al-Azhar University, Egypt.

E-mail: eidalembaby.2419@azhar.edu.eg

Abstract :

In this research, I discussed the definition of single news. According to the majority of fundamentalists and Hanafi scholars. Then I discussed the conditions for working with a single report related to the narrator that were agreed upon, then I mentioned the conditions related to the meaning of the report, because the interruption of the report occurs due to opposition to what is stronger than it, or due to strangeness in what is widespread in the affliction, or the Companions turning away from it. Then I defined the interruption according to the fundamentalists, then I dealt with the types of interruption according to the Hanafi school of thought. They divided it into an apparent interruption, which is the transmitted narration, and an internal interruption, which is a fixed interruption in a single report that opposes what is above it, with a deficiency in the narrator due to the failure of one of the conditions for accepting his narration. I discussed its types, as it varies to interruption with opposing evidence, and interruption due to a deficiency in the state of the narrator, and I explained what is meant by interruption. By opposition, then I dealt with the aspects of discontinuity by opposition, then I mentioned the discontinuity due to the deficiency in the state of the narrator, then I applied the internal discontinuity according to the Hanafi school of thought, with some issues and branches of jurisprudence in which the opponent used as inference some of the single narrations and the Hanafi school rejected it due to its internal discontinuity.

Keywords: Discontinuity, Esotericism, Impact, Inference, Hanafiya

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، أحمدك ربي حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أرسله ربه رحمة للعالمين بشيرا ونذيرا، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، فصلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن تمسك بهديه وسار على دربه، واتبع طريقه إلى يوم الدين ... وبعد :

من المعلوم أن موضوع علم أصول الفقه هو الأدلة الشرعية مجملة، ومن هذه الأدلة، الأدلة المتفق على حجيتها بين علماء الأمة، ومنها السنة النبوية الشريفة، فهي مصدر للأحكام بعد كتاب الله تعالى؛ لذا اهتم الأصوليون بها اهتماما بالغا، واعتنوا بها عناية فائقة، والسنة من حيث سندها وطريق وصولها ليست على درجة واحدة، فمنها المتواتر، والمشهور، والآحاد.

وأخبار الآحاد من الأدلة الظنية التي لا تفيد العلم - على الراجح - وقد وضع الفقهاء والعلماء لها شروطا، وضوابط، وطرقا اتبعوها في العمل بها، ومن قبلهم الصحابة - رضوان الله عليهم - حيث اشترط كل منهم للعمل بخبر الواحد شروطا. وقد اشترط السادة الحنفية لخبر الواحد بعض الشروط، إن فقد بعضها كان الخبر منقطعاً عندهم، فيردونه؛ ونظرا لأهمية انقطاع الخبر وما يترتب عليه من أثر في بعض الفروع الفقهية، لأنه يعد من أسباب الاختلاف الفقهي بين العلماء، عقدت العزم على دراسته، وتناولت أحد أقسامه عندهم، وهو الانقطاع الباطن وأثره في الخلاف الفقهي بينهم وبين غيرهم، ووضعته بعنوان: (الانقطاع الباطن وأثره في الاستدلال عند الحنفية دراسة أصولية تطبيقية).

وتناولته في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.
المقدمة وتشمل أهمية البحث وخطته.
التمهيد: ويتناول تعريف خبر الواحد وشروطه، والانقطاع وأقسامه إجمالاً.
المبحث الأول: الانقطاع بالمعارضة، وفيه أربعة مطالب:
المطلب الأول: الانقطاع بمعارضة خبر الواحد للقرآن الكريم.
المطلب الثاني: الانقطاع بمعارضة خبر الواحد للسنة والإجماع.
المطلب الثالث: الانقطاع بالغرابة فيما تعم به البلوى.
المطلب الرابع: الانقطاع بإعراض الصحابة والصدر الأول عن الخبر.
المبحث الثاني: الانقطاع بسبب نقصان في حال الراوي، وفيه أربعة مطالب:
المطلب الأول: خبر الفاسق.
المطلب الثاني: خبر المستور.
المطلب الثالث: خبر الكافر، والصبي العاقل، والمعتهو، والمغفل، والمساهل.
المطلب الرابع: خبر صاحب الهوى.
المبحث الثالث: التطبيقات الفقهية للانقطاع الباطن.
الخاتمة: في أهم نتائج هذا البحث.
ثم زيلت البحث بفهرسين:
فهرس المراجع والمصادر.
فهرس الموضوعات.
وبعد... فأسأل الله العون والتوفيق والتيسير، راجياً منه سبحانه أن يتجاوز عني ما
فيه من نقص أو تقصير، وأن يتقبله قبولاً حسناً إنه على ما يشاء قدير.

التمهيد

سأتناول في هذا التمهيد أمرين تمس الحاجة إليهما في هذا البحث، هما: خبر الواحد وشروطه، والانتقطاع وأقسامه إجمالاً.

أولاً: خبر الواحد وشروطه

تعريف خبر الواحد :

تعريفه لغة: الواحد بمعنى أحد، وأصل أَحَدَ وَحَدَ بالواو، فأبدلت الواو همزة، ويقع على الذكر والأنثى، والواحد أول العدد. يقال: واحد، اثنان، ثلاثة،^(١) والواحد: جزء من الشيء فالرجل واحد من القوم، أي فرد من أفرادهم، والجمع وُحْدان - بالضم^(٢)، والأحد: المنفرد، يقال فلان أحد الأَحْدِين: لا مثيل له^(٣).
تعريفه اصطلاحاً: اختلف الأصوليون في تعريف خبر الواحد؛ وذلك لاختلافهم في تقسيم السنة باعتبار السند، فمن قسمها باعتبار سندها إلى: متواترة وآحاد، وهم الجمهور^(٤)، عرفوه بتعريف.

-
- (١) ينظر: مادة "أحد" في: لسان العرب ٣/ ٧٠ ط دار صادر بيروت، ومادة "وحد" في: المصباح المنير ص ٢٤٩ ط / مكتبة لبنان، المعجم الوسيط ١/ ٨ ط دار الدعوة.
(٢) ينظر: المصباح المنير، مادة: "وحد" ص ٢٤٩.
(٣) ينظر: المعجم الوسيط، مادة: "وحد" ١/ ٨.
(٤) ينظر: اللمع ص ٧١ ط دار الكتب العلمية، روضة الناظر ١/ ٢٨٧ ط مؤسسة الريان للطباعة، والإحكام للآمدي ٢/ ١٣ ط المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢/ ٥٢ ط مكتبة الكليات الأزهرية، وشرح الكوكب المنير (٢/ ٣٢٣) ط العبيكان، وإرشاد الفحول ١/ ١٢٨ ط / دار الكتاب العربي.

ومن قسمها إلى متواترة، ومشهورة، وآحاد، وهم، الحنفية عرفوه بتعريف آخر.
وسأذكر تعريف كل منهما لخبر الواحد:
تعريف خبر الواحد عند الجمهور: عرف جمهور العلماء خبر الواحد بتعريفات عدة
كلها تفيد أنه:

الخبر الذي لم يصل إلى حد التواتر^(١).
فإذا فقدت شروط التواتر أو بعضها في الخبر كان آحاداً.
ويوضح ذلك نجم الدين الطوفي - رحمه الله - فيقول: "الآحاد وهو: ما عدم شروط
التواتر أو بعضها"^(٢).

تعريف خبر الواحد عند الحنفية: عرف الحنفية خبر الواحد بأنه:
كل خبر يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً، لا عبرة للعدد فيه، بعد أن لم يبلغ درجة
التواتر والاشتهار^(٣).
أي أنه لما لم تبلغ رواته حد المتواتر و المشهور في القرون الثلاثة، فلا عبرة بعد ذلك
بأي قدر كان؛ إذ كلها سواء في ألا يخرجها عن الأحادية^(٤).
قال نظام الدين الأنصاري عن الآحاد: "ما ليس متواتراً، ولا مشهوراً، بل ما نقل في

(١) ينظر: المستصفى ص ١١٦ دار الكتب العلمية، وروضة الناظر ٢٧٦/١، والإحكام للآمدي ٣١/٢،
ومرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام للقاضي البيضاوي ٦٦٦/٢ ط دار الضياء الكويت.
(٢) البلبيل في أصول الفقه ص ١٣٩ ط مكتبة دار المنهاج الرياض.
(٣) كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣٧٠/٢ ط دار الكتاب الإسلامي، وينظر: كشف الأسرار للنسفي
١٤/٢، وشرح المنار لابن ملك ١١٢٩/٢، وحاشية نسيمات الأسحار ص ١٧٨ ط/ الحلبي، وتسهيل
الوصول للشيخ محمد المحلاوي ص ١٤٣ ط الحلبي.
(٤) ينظر: نور الأنوار لملاجيون ٧٩/٢.

القرن الأول والثاني من غير بلوغ الرواة حد التواتر^(١).
شروط العمل بخبر الواحد :

يشترط لوجوب العمل بخبر الواحد شروط:

منها ما يتعلق بالراوي، وهي تنقسم إلى متفق عليها وإلى مختلف فيها.

ومنها ما يتعلق بمدلول الخبر، ومنها ما يتعلق بلفظ الخبر.

وسأكتفي بالشروط المتفق عليها المتعلقة بالراوي، وكذا الشروط التي ترجع إلى

مدلول الخبر؛ لتعلق موضوع البحث بهذين الأمرين .

أولاً: شروط الراوي المتفق عليها:

تناولت الشروط المتفق عليها المتعلقة بالراوي؛ لأن خبر الواحد لم تبلغ رواته حد

التواتر، فلا بد أن يعرف حال راويه.

ويشترط في الراوي المقبول روايته شروط هي:

الإسلام، والتكليف، والعدالة، والضبط^(٢).

وسأتناول كل شرط من هذه الشروط بشيء من التفصيل.

(١) فوائح الرحموت ١١٣/٢ ط دار إحياء التراث العربي.

(٢) ينظر: العدة لأبي يعلي ٣/٩٢٤-٩٤٩ ط دار العزة، والمستصفي ص ١٢٣ - ١٢٥، والتمهيد لأبي

الخطاب ٣/١٠٥-١٠٦، والمحصول ٣/٣٩٣-٤١٣ ط مؤسسة الرسالة، روضة الناظر

١/٢٩٩، والإحكام للآمدي ٢/٧١-٧٧، ومرصاد الأفهام ٢/٧٠٤-٧١١، وكشف الأسرار للنسفي

(٢/٣٠-٣١)، نهاية الوصول للهندي ٧/٢٨٦٩-٢٨٨٥ ط المكتبة التجارية بمكة المكرمة، وأصول الفقه

للدكتور/ محمد أبو النور زهير ٣/١١٧-١٢٠ ط المكتبة الأزهرية، ودراسات أصولية في السنة النبوية،

أد/ محمد إبراهيم الحفناوي ص ٢٠١-٢١٠ ط مكتبة الإشعاع.

الشرط الأول: الإسلام

يشترط في الراوي أن يكون مسلماً، ولم يخالف أحد في اعتبار هذا الشرط^(١).

قال ابن قدامة - رحمه الله: "وأما الإسلام فلا خلاف في اعتباره"^(٢).

وعلى ذلك فالكافر لا تقبل روايته بالاتفاق^(٣).

قال الفخر الرازي - رحمه الله: "الكافر الذي لا يكون من أهل القبلة، أجمعت الأمة

على أنه لا تقبل روايته، سواء علم من دينه المبالغة في الاحتراز عن الكذب أو لم يعلم"^(٤).

لأن الكافر متهم في الدين، فكفره يورث تهمة زائدة في خبره تدل على كذبه وهي

المعاداة، فلا يؤتمن على خبر يتعلق بأمر من أمور الدين، كالرواية، والإخبار عن جهة

القبلة، والإخبار بوقت الصلاة، وطهارة الماء وغير ذلك، فهذه أخبار تثبت بها أحكام

الشرع، وهم يعادوننا في الدين أشد العداوة، فتحملهم المعاداة على السعي في هدم أركان

الدين بإدخال ما ليس منه^(٥).

هذا بالنسبة للكافر الذي ليس من أهل ملتنا كاليهودي والنصراني ونحوهما.

أما المخالف من أهل القبلة إذا كفره أهل السنة كالمجسم، هل تقبل روايته أم لا؟

(١) المستصفي ص ١٢٤، والمحصول ٤/٣٩٥، وروضة الناظر ١/٣٢٩، والإحكام للآمدي ٢/٧٣، وشرح مختصر الروضة للطوفي ٢/١٣٦ ط مؤسسة الرسالة.

(٢) روضة الناظر ١/٣٢٩ كحد.

(٣) ينظر: الإحكام للآمدي ٢/٧٣، وشرح مختصر الروضة ٢/١٣٦، والتوضيح ٢/١٢ - ١٣، والبحر المحيط ٦/١٤٢.

(٤) المحصول ٤/٣٩٦.

(٥) ينظر: شرح مختصر الروضة ٢/١٣٦، والتوضيح ٢/١٣، والبحر المحيط ٦/١٤٢، وشرح الكوكب المنير ٢/٣٧٩، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري ١/١٤٦ ط / مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب.

إن علم أن مذهبه جواز الكذب لنصرة مذهبه، أو مذهب غيره، لم تقبل روايته^(١)، وقد حكى البعض (كصفي الدين الهندي) الاتفاق على هذا^(٢).
 وإن لم يعلم من مذهبه جواز الكذب، فقد اختلف العلماء في قبول روايته على قولين:
 القول الأول: لا تقبل روايته، وهو قول أكثر العلماء، وهو اختيار القاضي الباقلاني،
 والغزالي، والقاضي عبد الجبار، والآمدي، وابن الحاجب، وغيرهم^(٣).
 واستدل هؤلاء:

بقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ﴾^(٤)
 حيث أمر بالثبوت عند إخبار الفاسق، والكافر فاسق؛ لأن الكفر أعلى درجات الفسق،
 فالكافر داخل تحتها؛ لأنه رتب رد الخبر على كون الآتي به فاسقا مطلقا، وهو علة للرد
 وهو متحقق هنا.

وأيضاً: إجماع المسلمين على عدم قبول رواية الكافر الذي ليس من أهل القبلة،
 فيقاس هذا عليه؛ لأن قبول روايته تنفيذا لقوله على المسلمين، وهذا منصب شريف،
 والكفر يقتضي الإذلال والإنكال، وبينهما منافاة.

(١) ينظر: المحصول ٣٩٦/٤، والإحكام للآمدي ٧٤/٢، ومرصاد الأفهام ٧٠٧/٢، ونهاية الوصول للهندي ٢٨٧٥/٧، والإبهاج ٣١٣/٢.
 (٢) نهاية الوصول ٢٨٧٥/٧، وجاء فيه: "وأما الذي لا يكون مسلماً، لكنه من أهل القبلة كالمجسم وغيره إذا كفرناه، فإن علم من مذهبه جواز الكذب لنصرة مذهبه أو لغيره، لم تقبل روايته أيضاً وفاقاً.....".
 (٣) ينظر: روضة الناظر ١/٣٣١، والإحكام للآمدي ٧٣/٢-٧٤، ومرصاد الأفهام ٧٠٧/٢، ونهاية الوصول للهندي ٢٨٧٥/٧، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٦٢/٢، والإبهاج ٣١٤/٢، ودراسات أصولية في السنة النبوية ص ٢٠٢.
 (٤) سورة: الحجرات، جزء من الآية (٦).

القول الثاني: تقبل روايته. وهو قول أبي الحسين البصري، والفخر الرازي والبيضاوي^(١).

واستدل هؤلاء:

بأن المقتضي لقبول روايته قائم، وهو ظن صدقه؛ لأن اعتقاده حرمة الكذب زاجر له عن الإقدام عليه، والمعارض لقبول روايته وهو كفر الكافر الذي ليس من أهل القبلة غير حاصل، فوجب قبول روايته^(٢).

وأجيب: بمنع وجود المقتضي لقبول خبره، إذ المقتضي هو ظن صدقه مع الإسلام، وهو منتف في حقه^(٣).

وأميل: إلى ما ذهب إليه أصحاب القول الأول، وهو عدم قبول روايته؛ لأن تكفير أهل السنة له دليل على أنه لا يتورع عن الكذب حيث تجرأ - المجسم - ووصف المولى بما لا يليق به سبحانه، فمن كان هذا حاله فكيف تقبل روايته.

الشرط الثاني: التكليف.

يشترط في الراوي المقبول روايته التكليف، بأن يكون بالغاً عاقلاً، فلا تقبل رواية الصبي غير المميز، ولا المجنون اتفاقاً^(٤)؛ لأنهما لا يمكنهما الاحتراز عن الخلل^(٥).

(١) ينظر: المعتمد ٢/ ١٣٥، والمحصول ٤/ ٣٩٦، والإحكام للآمدي ٢/ ٧٤، والإبهاج ٢/ ٣١٤، ونهاية السؤل ص ٢٦٨، وإرشاد الفحول ١/ ١٤١.

(٢) ينظر: المحصول ٤/ ٣٩٦، ونهاية الوصول للهندي ٧/ ٢٨٧٧، نهاية السؤل ص ٢٦٨.

(٣) نهاية الوصول للهندي ٧/ ٢٨٧٧.

(٤) ينظر: المستصفي ص ١٢٤، والمحصول ٤/ ٣٩٣، روضة الناظر ١/ ٣٣٢، ونهاية السؤل ص ٢٦٨، إرشاد الفحول ص ٥٠، وفتح المغيث للسخاوي ٢/ ٧ ط/ مكتبة السنة، مصر سنة ٢٠٠٣ م.

(٥) ينظر: نهاية الوصول للهندي ٧/ ٢٨٦٩، وسلم الوصول للشيخ المطيعي ٣/ ٧٣٣.

قال الاسنوي - رحمه الله: "الأول التكليف، فلا تقبل رواية المجنون والصبي الذي لم يميز بالإجماع"^(١).

الشرط الثالث: العدالة.

العدالة في اللغة: ضد الجور، والعدل: القصد في الأمور، والعدل الرضى المقنع به، يقال: رجل عدل، أي رضا ومقنع في الشهادة.

والعدالة: العفة والإنصاف، والعدالة الاستقامة، يقال: عدل في أمره، استقام^(٢).

العدالة اصطلاحاً: هيئة راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً، حتى تحصل ثقة النفس بصدقه^(٣).

واشترط العدالة؛ ليستدل بها على رجحان صدق الراوي، فخير الفاسق مردود. قال سبحانه: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾^(٤)؛ ولأنه لا ثقة بقول من لا الله تعالى فمن تقدم على الفسق وهو يعتقد أنه فسق، لا يؤمن منه الإقدام على الكذب في حديثه^(٥).

(١) نهاية السؤل ص ٢٦٧.

- وسوف أتناول ما يترتب على فقدان هذا الشرط من أثر، وذلك عند الكلام على الانقطاع الباطن. خبر الفاسق ومستور الحال).

(٢) ينظر: مادة "عدل" في: معجم مقاييس اللغة ٤/٢٤٦، ومختار الصحاح ص ٢٠٢، والمصباح المنير ص ١٥٠، والمعجم الوسيط ٢/٥٨٨، والمعجم الوجيز ص ٤٠٩.

(٣) المستصفى ص ١٢٥، والمحصول ٤/٣٩٨-٣٩٩ وينظر: نهاية الوصول للهندي ٧/٢٨٧٩، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢/٦٣، والإبهاج ٢/٣١٥، ونهاية السؤل ص ٢٦٨، وشرح المنار لابن مالك ٢/١١٥٧، التقرير والتحبير ٢/٢٤٢، وتيسير التحرير ٣/٤٤، وفتح المغيث ٢/٥.

(٤) سورة: الحجرات، جزء من الآية (٦).

(٥) المعتمد ٢/١٣٤.

وتتحقق العدالة: باجتنب الكبائر وبعض الصغائر، وبعض المباحات. والكبائر ذكرها النبي -ﷺ- فقد روى أبو هريرة -رضي الله عنه- عن النبي -ﷺ- أنه قال: «اجتنبوا السبع الموبقات» قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات»^(١).

أما بعض الصغائر مما يدل فعله على نقص الدين وعدم الترفع عن الكذب كسرقة لقمة، أو تطفيف في حبة، أو غير ذلك^(٢).

وأما بعض المباحات كالتي تدل على نقص المروءة، ودناءة الهمة، كالأكل في السوق والطريق، والبول في الشارع، وصحبة الأراذل والإفراط في المزاح وغير ذلك.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب: الحدود- باب: رمي المحصنات ٨/ ١٧٥ ح (٦٨٥٧).

- واضطربت كلمة الأمة في الكبائر، فقيل سبع وهي الواردة في هذا الحديث، وقيل تسع هي: الإشراف بالله، وقتل النفس المؤمنة بغير حق، وفرار يوم الزحف، والسحر، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وقذف المحصنة، وعقوق الوالدين المسلمين، واستحلال البيت الحرام. روي ذلك عبيد بن عمير عن أبيه عن رسول الله حين سئل: ما الكبائر. (المستدرک، کتاب: الإيمان (١/ ١٢٧) ح (١٩٧)، وأضاف سيدنا علي إلى ذلك: السرقة وشرب الخمر (كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٢/ ٣٩٩)، فواتح الرحموت (٢/ ١٤٣)، وقد حد الإمام أحمد الكبائر بما يوجب حداً في الدنيا ووعيدا في الآخرة. (العدة لأبي يعلى (٣/ ١٤٦)، وقيل: ما خصه الشارع بالذكر فهو كبيرة. (كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٢/ ٣٩٩).

(٢) ينظر: المعتمد ٢/ ١٣٤، وأصول السرخسي ١/ ٣٤٥، والمستصفي ص ١٢٤، والمحصول ٤/ ٣٩٩، وروضة الناظر ١/ ٣٣٤، والإحكام للآمدي ٢/ ٧٧، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٢/ ٣٩٩-٤٠٠، والتقريب والتحبير ٢/ ٢٤٤-٢٤٥، وإرشاد الفحول ١/ ١٤٣، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر ١/ ٩٤.

ولا خلاف في اعتبار هذه الأمور في العدالة المعتمدة في قبول الرواية عن النبي -ﷺ؛ لأن من لا يجتنب هذه الأمور لا يجتنب الكذب، فلا يكون موثوقا بقوله^(١).
فمتى علمت عدالة الراوي قبلت روايته اتفاقا^(٢).

الشرط الرابع: الضبط.

الضبط لغة: الحفظ، يقال: ضبطه ضبطا، حفظه بالجزم حفظا بليغا، والضبط الإحكام والإتقان، يقال ضبط البلاد وغيرها، قام بأمرها قياما ليس فيه نقص، ورجل أضبط يعمل بيديه جميعا^(٣).

الضبط اصطلاحا: هو سماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهمه بمعناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل المجهود له، ثم الثبات عليه بمحافظته حدوده، ومراقبته بمذاكرته على إساءة الظن بنفسه إلى حين أدائه^(٤).

أقسام الضبط: الضبط قسمان^(٥):

الأول: ضبط صدر: وهو أن يحفظ ما سمعه في صدره من جهة تحمله إلى وقت أدائه،

-
- (١) ينظر: الإحكام للآمدي ٧٧/٢.
 - (٢) وسأتناول الكلام عن رواية الفاسق ومجهول الحال بالتفصيل عند الكلام على الانقطاع الباطن.
 - (٣) ينظر مادة "ضبط" في: معجم مقاييس اللغة ٣/٣٨٦، ومختار الصحاح ١٨٣، ولسان العرب ٧/٣٤٠، والمصباح المنير ص ١٣، والمعجم الوسيط ١/٥٣٣، والمعجم الوجيز ص ٣٧٦.
 - (٤) كشف الأسرار للنسفي ٢/٣٢، وينظر: أصول السرخسي ١/٣٤٨، وتسهيل الوصول للشيخ المحلاوي ص ١٤٩، والمختصر في أصول الحديث لعلي بن محمد الجرجاني ص ٩٧ ط مكتبة الرشد- الرياض سنة ١٤٠٧هـ، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبو شهبه ص ٩١-٩٢ ط دار الفكر العربي.
 - (٥) ينظر: فتح المغيبي ١/٢٨، وشرح نخبة الفكر لعلي القاري ص ٢٤٨-٢٤٩، اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر، لزين الدين محمد المناوي ١/٣٣٨-٣٣٩ ط مكتبة الرشد- الرياض سنة ١٩٩٩م، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٩٢.

بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، مع المحافظة على اللفظ إن كان ذاكر له، مستكملاً لشروط الرواية بالمعنى إن روى بالمعنى.

الثاني: ضبط كتاب: وهو أن يصون كتابه الذي تحمل الحديث فيه، من وقت تحمله إلى وقت أدائه، بحيث يأمن عليه من التغيير والتبديل، والزيادة والنقصان، ولا يعيره إلا لمؤتمن.

ويعرف ضبط الراوي:

أ- بمقارنة روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرف حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً^(١).

ب- وبالشهرة والاستفاضة لدى العلماء؛ لما عرفوه عن مروياته أو أكثرها^(٢).

قال ابن أمير الحاج: "ويعرف رجحان ضبطه بالشهرة وبموافقة المشهورين به أي بالضبط في رواياتهم في اللفظ والمعنى أو غلبتها"^(٣).

وقد قسم الأصوليون الضبط إلى نوعين: ظاهر وباطن.

الضبط الظاهر: هو ضبط صيغة المسموع والوقوف على معناه لغة، أي ضبط نفس الحديث ولفظه من غير تحريف أو تصحيف مع معرفة معناه اللغوي.

(١) ينظر: التقييد والايضاح ص ١٣٨، والمختصر في أصول الحديث ص ٩٨، وتدريب الراوي ١/ ٣٥٧-٣٥٨، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٩٢-٩٣.

(٢) ينظر: التقرير والتحبير ٢/ ٢٤٢، وتيسير التحرير ٣/ ٤٤، ودراسات أصولية في السنة النبوية ص ٢٠٨.

(٣) التقرير والتحبير ٢/ ٢٤٢.

مثاله: أن يعلم الراوي أن قول النبي -ﷺ-: «الذهب بالذهب»^(١) بالرفع والنصب، فيعلم أن معناه على تقدير الرفع: بيع الذهب بالذهب، وعلى تقدير النصب: بيعوا الذهب بالذهب. وهذا ضبط الصيغة بمعناها لغة.

الضبط الباطن: وهو ضبط المسموع فقها وشريعة، بأن يقف على معنى الصيغة فيما يبنى عليه من أحكام الشرع، وذلك لا يتأتى إلا بالتجربة والتأمل بعد معرفة معاني اللغة وأصول أحكام الشرع^(٢).

فهذه شروط وجوب العمل بخبر الواحد المتفق عليها، المتعلقة بالراوي، وقد ذكرتها مكتفياً بها؛ لتعلق موضوع البحث بها، وقد تناولت هذه الشروط مقتصرًا على أهم ما يتعلق بها.

ثانياً: الشروط المتعلقة بمدلول الخبر: وتناولت الشروط المتعلقة بمدلول الخبر؛ لأن انقطاع الخبر يكون بمعارضة ما هو أقوى منه، أو بالغرابة فيما تعم به البلوى، أو بإعراض الصحابة - رضی الله عنهم - عنه.

ويشترط في مدلول الخبر: أن لا يخالف مدلول الخبر دليل قاطع؛ لتقدم القطعي على

(١) أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- أنه قال في الصرف: سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: "الذهب بالذهب مثلاً بمثل، والورق بالورق مثلاً بمثل" كتاب: البيوع - باب: بيع الفضة بالفضة ٧٤/٣ ح (٢١٧٦).

(٢) ينظر هذا التقسيم في: تقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي ص ١٨٧ ط دار الكتب العلمية، بيروت سنة ٢٠٠١، أصول السرخسي ١/٣٤٨، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٢/٣٩٧.
* وسوف أتناول ما يترتب على فقدان هذا الشرط من أثر، وذلك عند الكلام على الانقطاع الباطن.

الظني، فلو خالفه دليلٌ قطعي، فإما أن يكون هذا الدليل عقليا، أو سمعيا. فإن كان عقليا ويقبل الخبر التأويل، وجب تأويله، وذلك جمعا بين الدليلين، وإلا كان مكذوبا.

وإن كان سمعيا ولم يمكن الجمع بينهما، علم أنه مكذوب على الشارع^(١).

ثانيا: الانقطاع

تعريف الانقطاع :

الانقطاع لغة: مصدر انقطع، وهو ضد الاتصال، وأصله من القطع، وهو الوقف وعدم المضي، ومنه انقطع الكلام: وقف فلم يمض.

والانقطاع: عدم الاستمرار، وهو انفصال ما كان متصلا، ومنه انقطع الحبل: أي انفصل وصار قطعتين، والانقطاع عدم التتابع^(٢).

الانقطاع اصطلاحا: لم يذكر الأصوليون تعريفا مستقلا لانقطاع الخبر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم، وإنما ذكروا أن الانقطاع قسمان: ظاهر وهو المرسل، وباطن، وهو نوعان: انقطاع بالمعارضة، وانقطاع بنقصان في الناقل.

ومن الأقوال الواردة عن الأصوليين في ذلك: قول فخر الإسلام البزدوي - رحمه الله:

(١) ينظر شرط مدلول الخبر في: الإبهاج ٢/ ٣٢٥، ونهاية السؤل ص ٢٧٢، والبحر المحيط ٦/ ٢٥٠، ودراسات أصولية في السنة النبوية ص ٢٦٤.

(٢) ينظر: مادة: " قطع " في: تهذيب اللغة لابن الأزهري ١/ ١٣١، وشمس العلوم لنشوان الحميري ٨/ ٥٥٦٠، ومختار الصحاح لأبي بكر الرازي ص ٢٥٦، ولسان العرب لابن منظور ٨/ ٢٧٨ - ٢٧٩، وتاج

العروس للزبيدي ٢٢/ ٤٦، ومعجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي ص ٩٤.

" الانقطاع وهو نوعان ظاهر وباطن أما الظاهر فالمرسل من الأخبار وأما الانقطاع الباطل فنوعان، انقطاع بالمعارضة وانقطاع لنقصان وقصور في الناقل^(١)."

وقال السرخسي: " اعلم بأن الانقطاع نوعان انقطاع صورة وانقطاع معنى، أما صورة الانقطاع ففي المراسيل من الأخبار.... فأما النوع الثاني وهو الانقطاع معنى ينقسم قسمين إما أن يكون ذلك المعنى بدليل معارض أو نقصان في حال الراوي يثبت به الانقطاع^(٢)."

وقال صدر الشريعة - رحمه الله: " فصل في الانقطاع أي: انقطاع الحديث عن الرسول - عليه السلام - وهو ظاهر وباطن أما الظاهر فكالإرسال وأما الانقطاع الباطن فإما بالمعارضة أو بنقصان في الناقل^(٣)."

وقال الفناري: الانقطاع نوعان: ظاهر، وباطن؛ لأنه إما صورة أو معنى، والظاهر هو الإرسال، والباطن الانقطاع بالمعارضة والانقطاع لقصور في الناقل^(٤).

ومن خلال الأقوال السابقة للأصوليين، يمكن تعريف الانقطاع عندهم بأنه: أن يروي الراوي عن من لم يسمع منه، أو كون الخبر معارضاً لما فوقه، مع قصور في الراوي بفوات شرط من شروط قبول روايته.

شرح التعريف: " أن يروي الراوي عن من لم يسمع منه " وهو المرسل عند الأصوليين^(٥).

(١) كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٢-٨.

(٢) أصول السرخسي ١ / ٣٥٩-٣٦٤.

(٣) التوضيح ٢ / ١٥-١٦.

(٤) ينظر، فصول البدائع في أصول الشرائع ٢ / ٢٥٧-٦٤. بتصرف.

(٥) ينظر: المعتمد ٢ / ١٤٣، والعدة لأبي يعلى ٣ / ٩٠٦، واللمع ص ٧٣، والإحكام للآمدي ٢ / ١٢٣.

وهو قيد لإخراج ما اتصل إسناده، وهو المتصل، فهو: ما كان كل واحد من رواته قد سمعه من شيخه حتى يصل إلى منتهاه^(١).

"أو كون الخبر معارضا لما فوقه" أو هنا للتنويع، أي من أنواع الانقطاع أن يكون خبر الواحد معارضا لدليل أقوى منه، كالقرآن الكريم، والسنة المتواترة أو المشهورة، أو يكون معارضا للإجماع^(٢).

"مع قصور في الراوي بفوات شرط من شروط قبول روايته" بأن يكون الراوي فاقدا لشروط قبول الرواية أو بعضها، كفقد الإسلام، والعقل، والعدالة، والضبط، بأن يكون الراوي كافرا، أو صيبا، أو فاسقا، أو معتوها، أو مغفلا أو متساهلا^(٣).

أنواع الانقطاع:

قسم الحنفية الانقطاع إلى نوعين: انقطاع ظاهر، وانقطاع باطن.

النوع الأول: الانقطاع الظاهر^(٤):

الانقطاع الظاهر: هو المرسل من الأخبار، بأن يروي الراوي الخبر عن من لم يسمع منه، فيترك بينه وبين شيخه واحدا في الوسط^(٥)، كأن يقول من لم يلق النبي - صلى الله عليه

(١) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني ص ٧٠.

(٢) ينظر: أصول السرخسي ١/ ٣٦٤، وكشف الأسرار عن أصول البزدي ٨/ ٣، والتوضيح ٢/ ١٥.

(٣) ينظر: كشف الأسرار عن أصول البزدي ٨/ ٣، والتوضيح ٢/ ١٩.

(٤) مراعاة لقدرة وحجم البحث، وإتماما للفائدة تناولت الانقطاع الظاهر بشيء من الإيجاز والاختصار؛ لأنه قسيم للانقطاع الباطن؛ فمقصد البحث وصلبه الانقطاع الباطن، فرأيت أن أتناوله على هذا النحو مراعاة لحال البحث.

(٥) ينظر: اللمع ص ٧٣، وكشف الأسرار عن أصول البزدي ٢/ ٣.

وسلم - وهو عدل : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم^(١).
 والمرسل عند الأصوليين يشمل المنقطع والمعضل عند جمهور المحدثين^(٢).
 قال الشيخ عبد العزيز البخاري - رحمه الله :- "...والكل يسمى إرسالا عند الفقهاء
 والأصوليين^(٣)"
 والمنقطع عند المحدثين: ما سقط منه راو واحد قبل التابعي^(٤).
 والمعضل: ما سقط منه أكثر من راو قبل التابعي^(٥)، كقول الإمام مالك : قال رسول الله -
 صلى الله عليه وسلم - ، وكقول الإمام الشافعي: قال ابن عمر كذا^(٦).
 والانقطاع الظاهر هو المراد عند الإطلاق^(٧).
 أقسام الانقطاع الظاهر: ينقسم الانقطاع الظاهر أربعة أقسام^(٨):
 القسم الأول: مرسل الصحابة - رضي الله عنهم - وهو حجة ومقبول باتفاق أكثر
 العلماء؛ للإجماع على عدالتهم؛ ولأن غالب حال الصحابي أنه لا يروي إلا عن صحابي
 مثله^(٩).

- (١) ينظر: والإحكام للآمدي ١٢٣/٢، وشرح مختصر الروضة ٢/٢٢٨، والبحر المحيط ٦/٣٣٨.
- (٢) ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث ص ٤٢، والبحر المحيط ٦/٣٣٨.
- (٣) كشف الأسرار عن أصول البيهقي ٢/٣.
- (٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٩، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ١/١٤١.
- (٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٩، والمنهل الروي ص ٤٧، والباعث الحثيث ص ٥١.
- (٦) ينظر: المنهل الروي ص ٤٧.
- (٧) ينظر: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء د/ ماهر الهيبي ص ٦١.
- (٨) ينظر: هذه الأقسام في: أصول السرخسي ١/٣٥٩-٦٤، وكشف الأسرار عن أصول البيهقي ٣/٢-٧،
 والتوضيح ٢/١٥-١٨.
- (٩) ينظر: الفصول في الأصول ٣/١٤٥، والعدة في أصول الفقه ٣/٩٠٦، والتبصرة ص ٣٢٦، وأصول
 السرخسي ١/٣٥٩، وشرح مختصر الروضة ٢/٢٢٨، وكشف الأسرار عن أصول البيهقي ٣/٢.

قال ابن قدامة - رحمه الله: " مراسيل أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - مقبولة عند الجمهور"^(١).

القسم الثاني: مرسل التابعين وتابعيهم، وهو حجة ومقبول عند الحنفية والمالكية، وهو رواية عن الإمام أحمد - رحم الله الجميع -؛ لأن عدالة التابعين وتابعيهم ثابتة بشهادة النبي - صلى الله عليه وسلم -؛ وأيضا لم ينكر الصحابة مراسيلهم (التابعين وتابعيهم) عندما كان أكثرهم يرسل الحديث، واشتهر ذلك بين الصحابة من غير إنكار^(٢).

وقال الإمام الشافعي - رضي الله عنه - لا يقبل، وهو روايه عن الإمام أحمد.. وقيل عنه (عن الإمام الشافعي): إن أرسله وشيوخهما مختلفة، أو أسنده غيره، أو عضده أكثر العلماء، أو قول صحابي، أو عرف عنه أنه لا يرسل إلا عن عدل، قبل^(٣).

القسم الثالث: مرسل العدل في كل العصور غير العصور الثلاثة الأولى، مقبول عند البعض، منهم الإمام الكرخي والآمدي؛ لأن علة قبول روايتهم العدالة والضبط، فإن وُجدا قُبِلَ مرسلهم^(٤)، وقال الإمام الجصاص: لا يقبل مرسل من بعد القرون الثلاثة إلا إذا كان مشهورا عنه أنه لا يروي إلا عن عدل ثقة^(٥).

(١) ينظر: روضة الناظر / ١ / ٣٦٣ - ٣٦٥، والبحر المحيط / ٦ / ٣٤٨، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع، ص ٤٦٣، وتيسير التحرير / ٣ / ٦٨.

(٢) ينظر: الواضح في أصول الفقه / ٤ / ٤٢١، و روضة الناظر وجنة المناظر / ١ / ٣٦٥، والبحر المحيط / ٦ / ٣٤٩، والتقريب والتجيب / ٢ / ٢٨٩، وتيسير التحرير / ٣ / ١٠٢، وتسهيل الوصول ص ١٦٣.

(٣) ينظر: الواضح في أصول الفقه / ٤ / ٤٢٢، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب / ١ / ٧٦٢، والبحر المحيط / ٦ / ٣٤٩.

(٤) ينظر: أصول السرخسي / ١ / ٣٦٣، والإحكام / ٢ / ١٢٣، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي / ٣ / ٧، والبحر المحيط / ٦ / ٣٥٢.

(٥) ينظر: كشف الأسرار عن أصول البزدوي / ٣ / ٧.

القسم الرابع: المرسل من وجه والمتصل من وجه، مقبول عند الأكثر؛ لأنه لا شبهة في قبوله لدى من يقبل المراسيل، وقال البعض لا يقبل؛ لأن الإرسال بمنزلة الجرح، والإسناد بمنزلة التعديل، وعند اجتماع الجرح والتعديل يقدم الجرح^(١)، وقيل الحكم للأحفظ، وقيل الحكم للمسند إذا كان ضابطاً عدلاً، واختاره علاء الدين البخاري^(٢).

النوع الثاني: الانقطاع الباطن.

تعريفه: بناء على ما سبق (في صدر المسألة) من أقوال بعض العلماء ممن تكلموا عن الانقطاع، يمكن تعريف الانقطاع الباطن بأنه: الانقطاع الثابت في خبر الواحد المعارض لما فوقيه، مع قصور في الراوي بفوات شرط من شروط قبول روايته^(٣).
وسمي بالانقطاع الباطن؛ لأن راويه عدل في الظاهر، ولم تعرف عدالته في الباطن^(٤)، ولأنه خفي على الكثيرين، ولا يدركه إلا أهل المعرفة^(٥).
وفي الانقطاع الباطن يكون سند الحديث متصلاً، إلا أن معناه يكون على خلاف مقتضى العقل، فيكون سبباً في انقطاع معناه وترك العمل به^(٦).
أنواعه: يتنوع الانقطاع الباطن إلى نوعين:

(١) ينظر: تسهيل الوصول ص ١٦٣.

(٢) ينظر: كشف الأسرار ٨/٣.

(٣) تم شرح هذا التعريف وإلقاء الضوء عليه في صدر المسألة عند تعريف الانقطاع.

(٤) ينظر: قفو الأثر ص ٨٦.

(٥) ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ص ٤٦.

(٦) ينظر: السنة المفترى عليها، سالم بهنساوي ص ٣٦١.

الأول: الانقطاع بدليل معارض.

الثاني: الانقطاع بسبب نقصان في حال الراوي.

وسوف أتناول كل نوع منهما والتطبيق على ما أمكن منهما، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الانقطاع بالمعارضة.

المبحث الثاني: الانقطاع بسبب نقصان في حال الراوي.

المبحث الثالث: التطبيقات الفقهية للانقطاع الباطن.

المبحث الأول: الانقطاع بالمعارضة^(١)

المراد بالانقطاع بالمعارضة: أن يعارض خبر الواحد دليل أقوى منه فيمنع ثبوت حكمه فلا يعمل به^(٢).

قال القاضي أبو يعلى - رحمه الله: "وأما أصحاب أبي حنيفة فإن قالوا: يرد خبر الواحد إذا خالف الأصول التي هي نص الكتاب ونص السنة المتواترة والإجماع، فنحن نوافق على ذلك^(٣)".

(١) ينظر الانقطاع بالمعارضة في: تقويم الأدلة ص ١٩٦، و أصول الشاشي ص ٢٨٠، و الفصول في الأصول ٣ / ١١٣، والعدة في أصول الفقه ٣ / ٨٩٤، و الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١ / ٣٥٤، واللمع ص ٨٢، وأصول السرخسي ١ / ٣٦٤، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٨، والتوضيح ٢ / ١٦، والتلويح ٢ / ١٥، وفصول البدائع في أصول الشرائع ٢ / ٢٦٠، وتسهيل الوصول للشيخ / محمد عبد الرحمن عيد المحلاوي ص ١٦٣.

(٢) ينظر: كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٨.

(٣) العدة ٣ / ٨٩٤.

وقال الخطيب البغدادي، وأبو إسحاق الشيرازي - رحمهما الله - : إذا روى الراوي الثقة خبراً متصل الإسناد، رد بأمور، منها:

أ- أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة، فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ.

ب- أن يخالف الإجماع، فيستدل على أنه منسوخ أو لا أصل له، لأنه لا يجوز أن يكون صحيحاً غير منسوخ، وتجمع الأمة على خلافه.

ج- أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق علمه، فيدل ذلك على أنه لا أصل له؛ لأنه لا يجوز أن يكون له أصل، وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم^(١)

وقال الإمام السرخسي - رحمه الله - في أصوله : " فأما القسم الأول وهو ثبوت الانقطاع بدليل معارض، فعلى أربعة أوجه: إما أن يكون مخالفاً لكتاب الله تعالى أو لسنة مشهورة عن رسول الله، أو يكون حديثاً شاذاً لم يشتهر فيما تعم به البلوى ويحتاج الخاص والعام إلى معرفته، أو يكون حديثاً قد أعرض عنه الأئمة من الصدر الأول بأن ظهر منهم الاختلاف في تلك الحادثة ولم تجر بينهم المحاجة بذلك الحديث^(٢) ".

أوجه الانقطاع بالمعارضة: والانقطاع بالمعارضة أربعة أوجه^(٣):

الوجه الأول: الانقطاع بمعارضة خبر الواحد للقرآن الكريم.

(١) الفقيه والمتفقه ١ / ٣٥٤، واللمع ص ٨٢ بتصرف.

(٢) ١ / ٣٦٤.

(٣) ينظر هذه الأوجه في: تقويم الأدلة ص ١٩٦، وأصول الشاشي ص ٢٨٠، وأصول السرخسي ١ / ٣٦٤، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٨، وفصول البدائع ٢ / ٢٦٠، وتسهيل الوصول ص ١٦٣.

الوجه الثاني: الانقطاع بمعارضة خبر الواحد للسنة والإجماع.

الوجه الثالث: الانقطاع بالغرابة فيما تعم به البلوى.

الوجه الرابع: الانقطاع بإعراض الصحابة والصدر الأول عن الخبر.

وسأتناول هذه الوجوه بالتفصيل، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الانقطاع بمعارضة خبر الواحد للقرآن الكريم.

المطلب الثاني: الانقطاع بمعارضة خبر الواحد للسنة والإجماع.

المطلب الثالث: الانقطاع بالغرابة فيما تعم به البلوى.

المطلب الرابع: الانقطاع بإعراض الصحابة والصدر الأول عن الخبر.

المطلب الأول : الانقطاع بمعارضة خبر الواحد للقرآن الكريم

ذهب البعض من الحنفية إلى أن خبر الواحد يجب عرضه على كتاب الله تعالى،

فإن وافق الخبر كتاب الله تعالى قبلوه، وإن خالفه ردوه^(١).

وقد وضع الإمام أبو زيد الدبوسي ذلك، فقال: لا يقبل الخبر إذا ورد بخلاف

كتاب الله تعالى، بل يُرد، ما لم يثبت تواتره، فيجب العرض فيما روي عنه بطريق

الآحاد بعد موته - صلى الله عليه وسلم^(٢).

وقال الشيخ حسن العطار - رحمه الله: " المراد بالحديث الواجب عرضه على

الكتاب هو ما لم يقطع بأنه حديثه - صلى الله عليه وسلم^(٣)."

(١) ينظر: قواطع الأدلة / ١ / ٣٦٥، والمحصول / ٤ / ٤٣٨، والموافقات / ٣ / ١٨٩، وكشف الأسرار عن أصول

البيدوي / ٣ / ٣٣٠، وفصول البدائع / ٢ / ١٦٣.

(٢) ينظر: تقويم الأدلة ص ٢٤٤.

(٣) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي / ٢ / ٦٣.

وقد وافق الإمام الشاطبي - رحمه الله - الحنفية في ذلك، وقال عن عرض خبر الواحد على كتاب الله تعالى: وفي اعتبار السلف لذلك نقل كثير، واعتمد الإمام مالك ذلك في مواضع كثيرة؛ لصحته في الاعتبار^(١).

ومن ثم: إذا ورد خبر الواحد معارضا لكتاب الله تعالى، لم يقبل ويحب رده، ويكون منقطعاً معني^(٢).

قال أبو الحسين البصري: "فإن كان الخبر يناهض الكتاب من غير نسخ لم يجز قبوله؛ لأننا قد علمنا أن الله تعالى قد تكلم بالآية، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قد تكلم بما تواتر من نقله عنه، فلو أخذنا بخبر الواحد لكنا قد تركنا بالجملة ما قد علمنا أن الله عز وجل قاله، وعدلنا إلى ما لا نعلم أنه صدق^(٣)".

ورد خبر الواحد عند مخالفته لكتاب الله تعالى يستوي فيه مخالفته لأصل الكتاب، أو عمومها، أو ظاهره^(٤).

قال شمس الأئمة - رحمه الله -: "إذا كان الحديث مخالفاً لكتاب الله تعالى فإنه لا

(١) ينظر: الموافقات ٣/ ١٩٥.

(٢) ينظر: تقويم الأدلة ص ١٩٦، والفصول في الأصول ٣/ ١١٤، والعدة لأبي يعلى ٣/ ٨٩٧، وكشف الأسرار عن أصول البيهقي ٣/ ٩.

(٣) المعتمد ٢/ ١٥٣.

(٤) ينظر: تقويم الأدلة ص ١٩٦، والفصول في الأصول ٣/ ١١٤.

يكون مقبولاً، ولا حجة للعمل به، عاما كانت الآية أو خاصا، نصاً أو ظاهراً^(١).
واستدلوا على رد خبر الواحد إذا كان معارضا للكتاب، بالمنقول، والإجماع،
والمعقول:

أما المنقول، فمنه:

١ - عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن اشترط مائة شرط، شرط الله أحق وأوثق"^(٢). "

وجه الدلالة: المراد بالشرط في هذا الحديث، الشرط المخالف لكتاب الله تعالى، وليس المراد ما لا يكون موجودا عينا في كتاب الله؛ لأن العلماء متفقون على ثبوت كثير من الأحكام بخبر الواحد والقياس، فتبين أن المراد ما يكون مخالفا لكتاب الله، وهذا نص على أن كل خبر مخالف لكتاب الله فهو مردود^(٣).

٢ - ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: " تكثر لكم الأحاديث بعدي، فإذا

(١) أصول السرخسي ١ / ٣٦٤.

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: البيوع - باب: البيع والشراء مع النساء ٣ / ٧١ ح (٢١٥٥)، وابن ماجه في سننه، كتاب: العتق - باب: المكاتب ٢ / ٨٤٢ ح (٢٥٢١).

(٣) ينظر هذا الحديث ووجه دلالاته في: تقويم الأدلة ص ١٩٦، وقواطع الأدلة ١ / ٣٦٦، وأصول

السرخسي ١ / ٣٦٤.

روي لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى، فما وافقه فاقبلوه، واعلموا أنه مني، وما خالفه فردوه واعلموا أنني منه بريء^(١)."

وجه الدلالة: هذا الحديث ظاهر وواضح الدلالة على أن خبر الواحد إذا وافق كتاب الله تعالى فهو مقبول ويعمل به، وإذا خالف كتاب الله تعالى فهو مردود^(٢). وأيضا: قد يروي الحديث منافق يروي ما لم يسمع، ولم يُعلم نفاقه، فسمع منه أناس وظنوه مؤمنا مخلصا، فرووا ذلك عنه، واشتهر بين الناس؛ فلهذا يجب عرض الخبر على الكتاب^(٣).

أعترض عليه: بأن هذا الحديث لم يروه أحد ثبت حديثه، وهو رواية عن مجهول، وعمن لا يقبل عنه فيكون الاحتجاج به ساقطا^(٤).

وأجيب عنه: بأن الإمام البخاري - رحمه الله - أورده في كتابه، وهو الطود المتبع في هذا الفن وإمام أهل هذه الصنعة، فكفى بإيراده دليلا على صحته، ولا يلتفت إلى

(١) تذكرة الحفاظ ١/٢٧ ح (٢٢) وقال ابن الملقن: له طرق، منها: من رواية علي كرم الله وجهه، رواه

الدارقطني من رواية جبارة بن المغلس، وهو ضعيف، وكشف الخفا ١/٩٩، وقال العجلوني: موضوع.

(٢) ينظر: تقويم الأدلة ص ١٩٦، وقواطع الأدلة ١/٣٦٦، وأصول السرخسي ١/٣٦٤، وكشف الأسرار عن

أصول البزدوي ٣/٩، والتلويح ٢/١٦، وفصول البدائع ٢/٢٦١.

(٣) ينظر: أصول الشاشي ص ٢٨٠.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦/٢٦٤، وشرح التلويح على التوضيح ٢/١٦.

طعن غيره بعد^(١).

الإجماع: رد الصحابة - رضي الله عنهم - بعض أخبار الأحاد؛ لمخالفتها كتاب الله تعالى، من غير إنكار منهم، فكان ذلك إجماعاً^(٢)، ومن ذلك:
أ - رد سيدنا عمر خبر فاطمة ابنة قيس في إسقاط نفقة المبتوتة وسكناها، وقال: " لا ندع كتاب ربنا، وسنة نبينا، بقول امرأة، لا أدري أصدقت، أم كذبت^(٣)".
قال الجصاص: " وأما خبر فاطمة بنت قيس فإنما رده عمر، لأنه كان عنده خلاف الكتاب، في إبطاله السكنى^(٤)".

ب - وأنكرت السيدة عائشة - رضي الله عنها - حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : " إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه"^(٥)

(١) ينظر: كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/ ١٠.

الجواب عن هذا الاعتراض غير دقيق؛ حيث لم أقف على هذا الحديث في صحيح الإمام البخاري، ولا غيره من كتب الصحاح.

(٢) ينظر هذا الدليل وصوره في: الفصول في الأصول ٣/ ١٠٨، وتقويم الأدلة ص ١٨٣،

وقواطع الأدلة ١/ ٣٣٨، الإحكام للآمدي ٣/ ١٤٧، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/ ١٠.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٧/ ٢٤، والدارمي في سننه ٣/ ١٤٦٣.

(٤) الفصول في الأصول ١٠٨.

(٥) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: - باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته ٢/ ٧٩ ح (١٢٨٨).

وينظر: المعتمد ٢/ ٨٠، وروضة الناظر ١/ ٣٢٥، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ١/ ٢٩٤.

قال الجصاص^(١): " ظاهره مخالف لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾^(٢)

وقال عبد العزيز البخاري عن ذلك: " إنهم إنما أنكروا لأسباب عارضة من وجود معارض....."^(٣).

المعقول: واستدلوا من المعقول، بالموازنة والمخالفة بين الكتاب وخبر الواحد، فالكتاب متيقن؛ لأنه متواتر النظم، فلا شبهة فيه، واتصال خبر الواحد بالنبى - صلى الله عليه وسلم - فيه شبهة، وعند تعذر العمل بهما يؤخذ بالمتيقن، ويترك ما فيه شبهة^(٤).

والعام والخاص في ذلك سواء؛ لأن العام موجه فيما يتناوله مقطوع به كالخاص، وأيضا الظاهر والنص في ذلك سواء؛ لأن متن القرآن الكريم متيقن بخلاف متن خبر الآحاد، فلا ينفك عن شبهة؛ لاحتمال أنه نقل بالمعنى، فمخالفة خبر الواحد للكتاب دليل الانقطاع والزيادة فيه^(٥).

(١) ينظر: الفصول في الأصول ٣ / ١١٤.

(٢) سورة: الأنعام، جزء من الآية (١٦٤).

(٣) كشف الأسرار ٢ / ٣٧٥.

(٤) ينظر: أصول السرخسي ١ / ٣٦٥، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٩، التلويح ٢ / ١٦، وفصول البدائع ٢ / ٢٦٠.

(٥) ينظر: تقويم الأدلة ص ١٩٦، أصول السرخسي ١ / ٣٦٥، وفصول البدائع ٢ / ٢٦٠، وشرح التلويح على التوضيح ٢ / ١٨.

المطلب الثاني : الانقطاع بمعارضة خبر الواحد للسنة والإجماع

وخبر الواحد إذا عارض السنة المتواترة، أو المستفيضة، أو عارض الإجماع ، يكون منقطعاً في حكم العمل به، فيترك ويرد؛ لأن ما كان من السنة متواتراً أو مستفيضاً، أو أجمع عليه الأمة، يكون بمنزلة القرآن الكريم، في أن الثابت به ثابت يقيناً، وما يكون فيه شبهة، يرد في مقابلة اليقين .

وكذا المشهور من السنة أقوى من الغريب؛ لأنه أبعد عن الشبهة؛ ولهذا يجوز النسخ بالخبر المشهور، ولا يجوز بالغريب، فالضعيف لا يظهر في مقابلة القوي^(١). قال القاضي أبو يعلى - رحمه الله -: " وأما أصحاب أبي حنيفة فإن قالوا: يرد خبر الواحد إذا خالف الأصول التي هي نص الكتاب ونص السنة المتواترة والإجماع، فنحن نوافق على ذلك^(٢) ".

وقال علاء الدين البخاري - رحمه الله : " وإن كان (أي خبر الواحد) مخالفاً للكتاب أو للسنة المتواترة أو للإجماع فكذلك (فهو مقطوع معنى فيرد ولا يعمل به)؛ لأن هذه الأدلة قطعية، وخبر الواحد ظني، ولا تعارض بين القطعي والظني بوجه، بل الظني يسقط بمقابلة القطعي^(٣) ".

(١) ينظر: تقويم الأدلة ص ١٩٦، و الفصول في الأصول ٣ / ١١٤، و المعتمد ٢ / ١٥٣، و العدة ٣ / ٨٩٤، أصول السرخسي ١ / ٣٦٦، و كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٩، و التوضيح ٢ / ١٧، و فصول البدائع ٢ / ٢٦٢، و تسهيل الوصول ص ١٦٣.

(٢) العدة ٣ / ٨٩٤.

(٣) كشف الأسرار ٣ / ٩.

ويوضح شمس الأئمة - رحمه الله - أهمية عرض خبر الواحد على الكتاب والسنة المشهور، فيقول:

في العرض عليهما علم كثير، وحفظ للدين، وأصل البدع والأهواء ظهر بسبب ترك عرض أخبار الأحاد على الكتاب والسنة المشهورة، فإن قوما جعلوها أصلاً، مع الشبهة في اتصالها برسول الله عليه السلام، وهي لا توجب علم اليقين، وتأولوا عليها القرآن والسنة المشهورة، وجعلوا التبع متبوعاً، وجعلوا الأصل ما هو غير متيقن، وفي ذلك ترك العمل بالحجة إلى ما ليس بحجة، وفتح لباب البدع والأهواء، وهما زيف مردود، والسبيل ما ذهب إليه علماؤنا رحمهم الله من إنزال كل حجة منزلتها، فجعلوا الكتاب والسنة المشهورة أصلاً، ثم خرجوا عليهما ما فيه بعض الشبه مما هو مروى بطريق الأحاد، فما وافق منه المشهور قبلوه وإن لم يكن له وجود في الكتاب ولا المشهورة، وأوجبوا العمل به، وما كان مخالفاً لهما ردوه^(١).

المطلب الثالث: الانقطاع بالغرابة فيما نعم به البلوى^(٢)

إذا كان الحديث شاذاً ولم يشتهر، وورد في أمر مما نعم به البلوى، ويحتاج الجميع إلى معرفته، فوروده على هذا النحو في هذه الحادثة زيف، وعلّة لرده؛ لأن إشاعة الحادثة توجب وروده بحسب الاستفاضة والشهرة؛ فصاحب الشرع مأمور أن

(١) ينظر: أصوله ١ / ٣٦٧ - ٣٦٨.

(٢) المراد بعموم البلوى: ما يحتاج إليه الكل حاجة متأكدة مع كثرة تكرره ووقوعه منهم (التقرير والتحبير ٢ /

٢٩٥، وتيسير التحري ٣ / ١١٤).

يبين للناس ما يحتاجون إليه، وأمرهم أن يروا وينقلوا عنه - صلى الله عليه وسلم - ما يحتاجه الناس من بعده، فلو كانت الحادثة مما تعم بها البلوى، ولم ينقل الخبر ويشتهر بين الجميع، عرفنا أنه سهو وغير صحيح، أو منسوخ، ولو كان ثابتا في المتقدمين، لاشتهر أيضا، وما تفرد بنقله واحد، مع حاجة الجميع إلى معرفته^(١).

وهذا: كما لو طلب أهل بلد الهلال، ولا علة بالسما، فلا يقبل خبر الأحاد في رؤيته؛ لأنه لو كان صحيحا، لما اختص برؤيته الواحد دون الكافة.

وأیضا: كما لو قال رجل للإمام بعد الانتهاء من صلاة الجمعة: ما صليت إلا ركعة واحدة، ولم يوافق غير صراحة مع كثرة المصلين خلفه، لم يجز له أن يلتفت إلى خبره^(٢).

قال أبو زيد الدبوسي - رحمه الله: " ثم العرض على الحادثة فإن كانت مشهورة لعموم البلوى بها والخبر شاذ كان ذلك زيادة فيه^(٣)".

وقال الخطيب البغدادي - رحمه الله - : " إذا روى الثقة المأمون خبرا متصل الإسناد رد بأمور... الرابع: أن ينفرد الواحد براوية ما يجب على كافة الخلق علمه ،

(١) ينظر: تقويم الأدلة ص ١٩٦، الفصول في الأصول ٣ / ١١٤، والفقهاء والمتنفة للخطيب البغدادي ١ / ٣٥٤، والتبصرة ص ٣١٥، وأصول السرخسي ١ / ٣٦٤، وروضة الناظر ١ / ٣٦٩، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٦٣، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٧٢، وشرح التلويح على التوضيح ٢ / ١٨، والتقارير والتحرير ٢ / ٢٩٦، وتسهيل الوصول ص ١٦٣.

(٢) ينظر: الفصول في الأصول ٣ / ١١٥، وأصول السرخسي ١ / ٣٦٨.

(٣) تقويم الأدلة ص ١٩٦.

فيدل ذلك على أنه لا أصل له ، لأنه لا يجوز أن يكون له أصل ، وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم^(١) .

المطلب الرابع : الانقطاع بإعراض الصحابة والصدر الأول عن الخبر

إذا روى الحديث وأعرض عنه الأئمة من الصدر الأول (الصحابة) ووجد الخلاف بينهم في تلك الحادثة، ولم يحتجوا فيما بينهم بذلك الحديث، رُدَّ هذا الحديث ودل إعراضهم عنه في الاحتجاج به، بأنه باطل ومقطوع معنى^(٢) .

قال الفناري - رحمه الله -: " وأما ما أعرض عنه الصحابة - رضي الله عنهم - فلأنهم الأصول في نقل الشريعة، فأعراضهم عنه عند اختلافهم إلى الرأي، دليل انقطاعه، فقد عارض إجماعهم على ترك العمل به فيحمل على السهو أو النسخ^(٣) " .

ودليل انقطاعه :

أن هذا الحديث لو كان موجودا في عصرهم - رضي الله عنهم - لاستندوا إليه واحتجوا به، فهم الأصول في نقل الدين، وهم لم يُتهموا بترك العمل بالدليل والاحتجاج به إذا كان حجة، ولم يشتغلوا بما ليس بحجة، فعنايتهم بالحجج والأدلة أقوى وأشد من عناية غيرهم بها، فإذا تركوا الاحتجاج والعمل به عند وجود وظهور الاختلاف فيما بينهم، دل ذلك دلالة ظاهرة على أنه سهو ممن رواه بعدهم، أو منسوخ.

(١) الفقيه والمتفقه ١ / ٣٥٤ .

(٢) ينظر: تقويم الأدلة ص ١٩٩، وقواطع الأدلة ١ / ٣٦٧، وأصول السرخسي ١ / ٣٦٤ .

(٣) فصول البدائع ٢ / ٢٦٣ .

ولا يكون تركهم للخبر وعدم الاحتجاج به رداً وقطعاً معني إلا إذا بلغهم الخبر ثم لم يحاجُّوا به، لأنه قد لا يحاجُّوا به لعدم بلوغ الخبر لهم وعلمهم به؛ فقد تفرقوا - رضي الله عنهم - في البلاد بعد وفاة سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقد يكون من سمع هذا الخبر منهم غير حاضر عند اختلافهم، ولم يعلم بهذا الاختلاف حتى يروي لهم هذا الخبر، فلا يرد بذلك إذا ثبتت عدالة رواته^(١).

وذهب البعض من الحنفية وغيرهم من الأصوليين وأهل الحديث: إلى أن ترك الصحابة الاحتجاج به عند وجود الخلاف بينهم وعلمهم به، لا يوجب رده إذا ثبت الحديث وصح سنده، لأن الخبر الثابت حجة على كل الأمة بما فيهم الصحابي، فهو محجوج به كغيره، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾^(٢) وقال سبحانه: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾^(٣) فقد وردا عامين من غير تخصيص لبعض الأمة، فالكل مأمور بالاعتداء والعمل بالحديث^(٤).

قال الزركشي: " ولا يضره طعن بعض السلف فيه، خلافاً للحنفية^(٥) ".

-
- (١) كشف الأسرار عن أصول البزدوي ١٨/٣، وينظر: تقويم الأدلة ص ١٩٩، وأصول السرخسي ١/٣٦٤، و التوضيح ١٨/٢، و تسهيل الوصول ص ١٦٤.
- (٢) سورة: الأحزاب، جزء من الآية (٣٦).
- (٣) سورة: الحشر، جزء من الآية (٧).
- (٤) ينظر: المسودة ص ٢٧٢، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ١٨/٣، والبحر المحيط ٦/٢٥٦، و فصول البدائع ٢/٢٦٣.
- (٥) البحر المحيط ٦/٢٥٦.

المبحث الثاني : الانقطاع بسبب نقصان في حال الراوي

والمراد به: الانقطاع بسبب القصور والنقصان في ناقل الحديث، وهو النقصان بسبب فوات شرط من شروط الراوي^(١)، فإذا فُقد وفات شرط من شروط الراوي المقبول الرواية، لا يثبت الاتصال ويكون الخبر مقطوعاً^(٢).
قال علاء الدين البخاري - رحمه الله -: " وأما القسم الآخر - بفتح الخاء - يعني من الانقطاع الباطن، وهو الانقطاع لقصور ونقصان في الناقل^(٣) ".
وقال صدر الشريعة - رحمه الله: " والثاني أن يكون الانقطاع بنقصان في الناقل، لأنه لما كان الاتصال بوجود الشرائط التي ذكرناها في الراوي فحيث عدم بعضها لا يثبت الاتصال^(٤) ".

والانقطاع بسبب النقصان في حال الراوي، أربعة أنواع:

أحدها: خبر الفاسق.

وثانيها: خبر المستور.

(١) شروط الراوي: هي الشروط المتفق على تحققها في الراوي، وهي: الإسلام، والتكليف،

والعدالة، والضبط، وقد تناولتها بشيء من التفصيل في أول هذا البحث.

(٢) ينظر: أصول السرخسي ١ / ٣٧٠، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٢٠، والتوضيح ٢ / ١٩.

(٣) كشف الأسرار ٣ / ٢٠.

(٤) التوضيح ٢ / ١٨ - ١٩.

وثالثها: خبر الكافر، والصبي العاقل، وخبر المعتوه، والمغفل، والمساهل، وإنما جعلوا الكل نوعا واحدا؛ لاستواء أحكامه.

ورابعها: خبر صاحب الهوى^(١).

وسأتناول حكم خبر كل واحد منهم، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: خبر الفاسق.

المطلب الثاني: خبر المستور.

المطلب الثالث: خبر الكافر، والصبي العاقل، والمعتوه، والمغفل، والمساهل.

المطلب الرابع: خبر صاحب الهوى.

المطلب الأول : خبر الفاسق^(٢)

اتفق العلماء على اشتراط تحقق العدالة في الراوي، فلا يقبل خبر الراوي إلا إذا

(١) ينظر: أصول السرخسي ١ / ٣٧٠، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٢٠، و

التوضيح ٢ / ١٩، وفصول البدائع ٢ / ٢٦٤، وتسهيل الوصول ص ١٦٣.

(٢) الفاسق: الكاذب. (تفسير الطبري ١٠ / ٣٧٦، وتفسير القرطبي ١٦ / ٣١٢).

وقيل: الخارج عن طاعة الله، وقيل: المعلن بالذنب، وقيل: من لا يستحي من الله (تفسير

القرطبي ١ / ٢٤٦، و١٦ / ٣١٢).

وقيل الفاسق: من فعل كبيرة أو داوم على صغيرة (البحر الرائق ٧ / ٩٢).

وسمي فاسقا؛ لاتساعه فيما حرم الله .

كان عدلاً^(١).

واشترط العلماء العدالة في الراوي؛ للاستدلال بها على ترجيح صدقه، فمتى
عُلمت عدالة الراوي، قُبِلت روايته بالاتفاق^(٢).

وفقد العدالة وتحقق الفسق، من أسباب انقطاع الخبر عند الحنفية.

قال علاء الدين البخاري - رحمه الله -: " الانقطاع الباطن، وهو الانقطاع لقصور
ونقصان في الناقل فأربعة أنواع: ... وثانيها: خبر الفاسق^(٣) ".

ومن ثم: لا يقبل خبر الفاسق عند الحنفية؛ لانقطاعه معنى، من غير نظر ولا
تفصيل لحاله، فخبره مردود عندهم على الإطلاق^(٤).

واستدلوا على ذلك بأدلة أظهرها:

أ - قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾^(٥).

(١) تناولت شرط العدالة في صدر هذا البحث، عند الكلام عن الشروط المتفق على تحققها في
الراوي، ومنها العدالة.

(٢) ينظر: دراسات أصولية في السنة النبوية ص ٢١٧.

(٣) ينظر: كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٢٠.

(٤) ينظر: تقويم الأدلة ص ١٧٨، وأصول السرخسي ١ / ٣٤٦، ٣٧٠، والبحر المحيط ٦ / ١٥٦، وفصول
البدائع ٢ / ٢٦٥، والتقريب والتجيب ٢ / ٢٤٦، وتيسير التحرير ٣ / ٤٧ - ٤٨.

(٥) سورة: الحجرات، جزء من الآية (٦).

- فهذا زجر عن الاعتماد على قبول قول الفاسق، وأمرٌ برد خبره، فلا تقبل روايته.
- ب - الإجماع : حيث اتفق العلماء على أن الفاسق إذا تاب تقبل روايته، إلا من كذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلا تقبل روايته أبداً^(١).
- ب - ولأن من لا يخاف الله - سبحانه - خوفاً يزرعه عن الكذب، لا تحصل الثقة بقوله^(٢).
- ج - ولأنه يمكن معرفة الحديث والوقوف عليه من العدول بالسمع منهم، فلا حاجة للاعتماد على رواية الفاسق.
- د - ولأن الخبر يكون حجة إذا ترجح جانب الصدق في الراوي، والفسق يزيل ترجيحه، بل يرجح جانب الكذب، لأن العقل والدين لم يمنعه من ارتكاب المحظور في الدين، فلا يمنعه عن الكذب^(٣).
- وجمهور الأصوليين نظروا إلى حال الفاسق، فإن أقدم على الفسق وهو يعلم فسق نفسه، لا تقبل روايته كما قال الحنفية، واستدلوا بما استدل به الحنفية^(٤).

(١) ينظر: دراسات أصولية في السنة النبوية ص ٢١٤.

(٢) ينظر: العدة ٣/٩٢٥، واللمع ص ٧٨، والمستصفي ص ١٢٥، وروضة الناظر ١/٣٣٤، وشرح مختصر الروضة ٢/١٤٣.

(٣) ينظر: أصول السرخسي ١/٣٧١ كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/٢٠، فصول البدائع ٢/٢٦٥.

(٤) ينظر: المستصفي ص ١٢٥، وروضة الناظر ١/٣٣٤، والمسودة ص ٢٥٧، والبحر المحيط ٦/١٥٦.

قال إمام الحرمين - رحمه الله -: " فاعلم أن الفسق مهما ظهر اقتضى ذلك رد الرواية إجماعاً"^(١).

وإن كان لا يرى الكذب ولا يتدين به، وكان فسقه مقطوعاً به، فقد اختلفوا في قبول روايته على قولين^(٢):

القول الأول: تقبل روايته، وهو قول الإمام الشافعي - رحمه الله - وكثير من الأصوليين منهم أبو الحسين البصري، والغزالي، والفخر الرازي.

واستدل هؤلاء: بأن المقتضى لقبول روايته رجحان صدقه على كذبه وهو قائم؛ لأن جهله بما يفسق يجعل صدقه راجحاً على كذبه، فهو يرى أن الكذب قبيح كغيره من العدول، والمانع من قبول روايته وهو ترجيح كذبه على صدقه متنفذ وهو الفسق الذي لا يؤمن معه الجرأة على الكذب، وما دام المقتضى موجوداً والمانع متنفذاً قبلت روايته.

(١) التلخيص ٢ / ٣٥١.

(٢) الفاسق محل الخلاف هو الذي لا يرى الكذب ولا يتدين به، وكان فسقه مقطوعاً به.

لأن الذي لا يعلم فسق نفسه لا يخلو: إما أن يكون فسقه مظنوناً أو مقطوعاً به، فإن كان فسقه مظنوناً، كفسق الحنفي إذا شرب النبيذ فالأظهر قبول روايته، وإن كان فسقه مقطوعاً به، فإما أن يكون ممن يرى الكذب ويتدين به، أو لا، فإن كان يرى ذلك. فلا خلاف يعلم في رد روايته، وإن كان لا يرى ذلك وهو ما نحن بصدد، ففيه الخلاف المذكور.

(الإحكام للآمدي ٢ / ٨٣، وينظر: المحصول ٤ / ٣٩٩-٤٠٠، نهاية الوصول للهندي ٧ / ٢٨٨١، الإبهاج ٢ / ٣١٨).

وأيضاً: إن الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم - قبلوا أخبار قتلة سيدنا عثمان، وأخبار الخوارج من غير نكير.
القول الثاني: لا تقبل روايته، وهو قول القاضي الباقلاني والجبايين، واختاره الأمدى.

واستدل هؤلاء: بقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ ففيه أمرٌ برد خبر الفاسق، وهذا فاسق قطعاً، والكلام في الفسق المقطوع به، فكان مندرجا تحت الآية، فلا تقبل روايته، بخلاف المظنون فسقه، فليس بفاسق قطعاً، فلا يندرج تحت الآية.

وأيضاً: يزداد عليه الجهل بفسقه، وتلك صفة قبيحة غير صفة الفسق فالمانع من القبول أقوى، فكان أولى برد روايته^(١).

- وأرى أن الراجح: قول الحنفية، وهو رد خبر الفاسق، وعدم قبوله مطلقاً من غير تفصيل لحال فسقه، وأن الفسق سبب من أسباب انقطاع الخبر عن رسول الله - صلى الله عليه - وذلك احتياطاً؛ لأنه حديث رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

(١) ينظر هذا القول وأدلته في: المعتمد ٢/ ١٣٤، واللمع ٧٧، والتلخيص في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني ٢/ ٣٥١، وروضة الناظر ١/ ٣٣٤، والإحكام للأمدى ٢/ ٨٣، و نفائس الأصول في شرح المحصول ٧/ ٢٩٥٥، وشرح مختصر الروضة ٢/ ١٤٢، والإبهاج ٢/ ٣١٨، والبحر المحيط ٦/ ١٥٨.

المطلب الثاني: خبر المستور

مستور الحال : من جهل حاله، ولم يعرف عدالته ولا فسقه.
وخبر مستور الحال عند الحنفية مردود فلا يقبل، كخبر الفاسق.
وعدم العلم بعدالة الراوي عندهم، سبب من أسباب انقطاع الحديث معنى^(١)
قال شمس الأئمة - رحمه الله - : خبر مستور الحال كخبر الفاسق، وهو الأولى
والصحيح، وخاصة في زماننا ، فإن الغالب في أهل هذا الزمان هو الفسق، فلا تعتمد
رواية المستور ما لم تتبين عدالته^(٢).
وقال ابن أمير الحاج - رحمه الله -: " ومثله أي الفاسق المستور وهو من لم تعرف
عدالته ولا فسقه (في الصحيح) فلا يكون خبره حجة حتى تظهر عدالته^(٣)"

(١) ينظر: أصول السرخسي ١ / ٣٧٠، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٢٠، و التوضيح ٢ / ١٩،
والتلويح على التوضيح ٢ / ٢٠، و فصول البدائع ٢ / ٢٦٥، و التقرير والتحبير ٢ / ٢٤٧، و تيسير التحرير
٣ / ٤٨، و تسهيل الوصول ص ١٥٠.

* وما نسب إلى الحنفية في غير كتبهم من قولهم قبول رواية مجهول الحال، فيه نظر، لأن الثابت عنهم
والراجح عندهم: عدم قبول روايته، ولم يخالف في ذلك إلا إمام المذهب - عليه من الله الرحمة والرضوان
- فهو عنده بمنزلة العدل في رواية الأخبار لثبوت العدالة ظاهراً ، وذلك في الصدر الأول فقط.
قال ابن النجار: "ونقل البرماوي عن صاحب البديع وغيره من الحنفية، أن أبا حنيفة إنما قبل ذلك في صدر
الإسلام، حيث الغالب على الناس العدالة، فأما اليوم، فلا بد من التزكية لغلبة الفسق" (شرح الكوكب المنير
٢ / ٤١٣، و ينظر: المراجع السابقة).

(٢) أصول السرخسي ١ / ٣٧٠ بتصرف .

(٣) التقرير والتحبير ٢ / ٢٤٧.

وما ذهب إليه جمهور الحنفية من عدم قبول رواية مستور الحال، وأنه لا بد من خبرة باطنة بحاله، ومعرفة استقامة سيرته ودينه، أو تزكية من عرفت عدالته وتعديله له. هو مذهب الأكثر من الفقهاء والأصوليين، منهم الإمام الشافعي، والمالكية والإمام أحمد بن حنبل في رواية^(١)، وهو القول الأول في المسألة.

واستدلوا على ذلك بأدلة، منها:

أ - قبول خبر الواحد سنده الإجماع، حيث أجمعوا على قبول خبر العدل، ورفض خبر الفاسق، ومجهول الحال ليس عدلا، ولا في معنى العدل حتى تحصل الثقة بخبره، فلا بد من تحقق العدالة المرجحة لجانب صدقه^(٢).

ب - عدم الفسق ووجود العدالة وتحققها شرط في قبول رواية الراوي، فاعتبر فيه الخبرة الباطنة؛ للمبالغة؛ دفعا للضرر، وما كان شرطا لا يكتفى بوجوده ظاهرا^(٣).

ج - رواية الحديث فيها معنى الإلزام، فلا بد أن تعتمد على دليل ملزم، وهو

(١) ينظر: العدة لأبي يعلى ٣/٩٣٦، واللمع ص ٧٨، المستصفي ص ١٢٥، التمهيد لأبي الخطاب ٣/١٢١، والمحصول ٤/٤٠٢، روضة الناظر ١/٣٣٤، الإحكام للآمدي (٢/٧٨)، و نهاية الوصول للهندي ٧/٢٨٨٦، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢/٦٤، شرح الكوكب المنير ٢/٤١١-٤١٢.

(٢) ينظر: روضة الناظر ١/٣٣٧، والتلويح ٢/٢٠.

(٣) ينظر: المحصول ٤/٤٠٤، والإحكام للآمدي ٢/٧٨ - ٧٩، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/٢٠، وفصول البدائع ٢/٢٦٥.

العدالة، وهي لا تظهر إلا بالفحص عن حال الراوي، ولا تعتبر بظاهره^(١).

د - رد الصحابة - رضى الله عنهم - أخبار مجهول الحال في نظرهم، من غير إنكار،
ومن ذلك:

• أن سيدنا عمر - رضى الله عنه - رد خبر فاطمة بنت قيس في أن المطلقة ليس لها نفقة ولا سكنى^(٢).

• ورد سيدنا علي - رضى الله عنه - خبر معقل بن سنان الأشجعي في خبر المفوضة؛ لأنه مجهول عنده^(٣)، واشتهر ذلك بين الصحابة - رضى الله عنهم - من غير إنكار من أحدهم، فدل ذلك على أن مجهول الحال لا يقبل خبره^(٤).

القول الثاني: تقبل رواية مجهول الحال؛ ويكتفي في قبول روايته بالإسلام والسلامة عن الفسق ظاهرا.

وهو قول الإمام أبي حنيفة، ورواية عن الإمام أحمد - رحمهما الله -.

واستدلوا: بأن الأصل في حال المسلم العدالة وعدم الفسق؛ لما رواه عمرو بن

(١) ينظر: أصول السرخسي ١ / ٣٧٠، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٢١.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٧ / ٢٤، والدارمي في سننه ٣ / ١٤٦٣.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٧ / ٤٠٣ رقم (١٤٤٢٤).

(٤) ينظر: المستصفى ص ١٢٦، الواضح في أصول الفقه ٤ / ٣٧٩، والمحصول ٤ / ٤٠٥، والإحكام للآمدي ٢ / ٧٩.

شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله -ﷺ-: "المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدودا في فرية"، وبمثله قال سيدنا عمر -رضي الله عنه-، وهذا تعديل من الشرع، وهو أولى من تعديل المزكي، ولأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- قبل شهادة الأعرابي على رؤية الهلال، ولم يعلم عنه سوى الإسلام؛ لأنه لم يظهر منه غيره، فإذا جاز ذلك في الشهادة، فقبول روايته أولى؛ و الصحابة أيضا: كانوا يقبلون رواية الأعراب والعبيد والنساء؛ لأنهم لم يعرفوا عنهم الفسق.

القول الثالث: التوقف، في قبول روايته إلى أن يستبان حاله، وهو قول إمام الحرمين^(١)- رحمه الله- إلا أن هذا القول لم يذكره أكثر الأصوليين.

قال رحمه الله: "والذي أوثره في هذه المسألة ألا نطلق رد رواية المستور ولا قبولها، بل يقال رواية العدل مقبولة، ورواية الفاسق مردودة، ورواية المستور موقوفة إلى استبانة حالته^(٢)".

وأميل: إلى ما ذهب إليه إمام الحرمين، وهو التوقف حتى يظهر حاله؛ احتياطا، فإن كان عدلا، قبلت روايته، وإلا فلا.

(١) ينظر: ينظر: البرهان ١/ ٢٣٥، والبحر المحيط ٦/ ١٦٠-١٦١، تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزرکشي ٩٩٦/٢، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه لعلاء الدين أبي الحسن المرادوي الحنبلي ٤/ ١٩٠٢، ودراسات أصولية في السنة النبوية ص ٢٣٩.

(٢) ينظر: البرهان ١/ ٣٢٥.

المطلب الثالث : خبر الكافر، والصبي العاقل، والمعتوه، والمغفل، والمساهل

جعل علماء الحنفية هؤلاء نوعاً واحداً من الانقطاع الباطن الحاصل بسبب نقصان
في حال الراوي؛ لاستواء أحكامه^(١).
خبر الكافر:

خبر الكافر وروايته لا يعتد بها، فهي غير مقبولة بالاتفاق؛ لأن خبره في أمور الدين
غير معتمد، فقبول الرواية منصب شريف، ومكرمة رفيعة، والكافر غير أهل لها.
فلو روى حديثاً لا يكون حجة، لتحقق التهمة في خبره، لأنه ساع في هدم الدين، فلا
يؤتمن على خبر يتعلق بأمر من أمور الدين، لإدخالهم فيه ما ليس منه^(٢).
خبر الصبي العاقل^(٣):

خبر الصبي العاقل من أنواع الانقطاع الباطن عند الحنفية، وخبره في الصحيح
عندهم، غير مقبول^(٤).

-
- (١) ينظر: كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/ ٢٠.
(٢) ينظر: المعتمد ٢/ ١٣٥، وأصول السرخسي ١/ ٣٧١، والواضح ٤/ ٣٨١، وكشف الأسرار عن أصول
البزدوي ٣/ ٢٠، والإبهاج ٢/ ٣١٣، ونهاية السؤل ص ٢٦٨، والبحر المحيط ٦/ ١٤٢، فصول
البدائع ٢/ ٢٦٥، والتقريب والتحبير ٢/ ٢٤٦، وتيسير التحرير ٣/ ٤٧، وتسهيل الوصول ص ١٤٨.
(٣) الصبي العاقل: هو الذي يقدر على الضبط والمعرفة، كالصبي المميز والمراهق الذي لم
يبق بينه وبين البلوغ سوى الزمان اليسير. (الإحكام للآمدي ٢/ ٧١).
(٤) ينظر: أصول السرخسي ١/ ٣٧٢، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/ ٢٢-٢٣ التوضيح ٢/ ١٩،
ووفصول البدائع ٢/ ٢٦٤.

وما ذهب إليه الحنفية من عدم قبول خبره، هو مذهب جمهور العلماء، وهو القول الأول في المسألة^(١).

واستدلوا: بأنه ليس من أهل الشهادة، وليس له ولاية ملزمة على نفسه، وثبوت الولاية على الغير فرع للولاية الثابتة على النفس، لأن ولاية الإنسان على نفسه هي الأصل، ثم تتعدى إلى الغير، فالولاية قدرة، ومن لا يقدر في نفسه لا يمكن أن يثبتها لغيره، والصبي ليس له ولاية ملزمة على نفسه بالإجماع، فولايته مجوزة لتصرفه إذا انضم إليه رأي وليه، فيكون ملزماً، ولو كان ملزماً ابتداء ما احتاج إلى رأي وليه. ولأنه لا وازع عنده حتى يحذر الكذب، فلا تحصل الثقة بقوله، والفاسق عنده وازع من دين وعقل، ومع ذلك لم يقبل خبره، فالصبي أولى.

ولأن بعض الصحابة تحملوا الأخبار عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الصغر، وأدوها في كبرهم دون صغرهم، فلو كانت رواية الصغير مقبولة، لنقلوها في الصغر كما نقلوها في الكبر^(٢).

(١) ينظر: ينظر: العدة ٣/ ٩٤٩، والمستصفي ص ١٢٤، والتمهيد لأبي الخطاب ٣/ ١٠٦، المحصول ٤/ ٣٩٤، وروضة الناظر ١/ ٣٣٢، الإحكام للآمدي ٢/ ٧١، وكشف الأسرار للنسفي ٢/ ٣٩، نهاية الوصول للهندي ٧/ ٨٦٩، والمختصر في علم الأثر لمحمد الكافيجي ص ١٥٥، ط/ مكتبة الرشد، فتح المغيبي ص ٧/ ٢. (٢) ينظر هذه الأدلة وغيرها في: العدة ٣/ ٩٤٩، والمستصفي ص ١٢٤، والمحمول للرازي ٤/ ٣٩٤، وروضة الناظر ١/ ٣٣٢، ونهاية الوصول للهندي ٧/ ٢٨٩٦ - ٢٨٧٠، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/ ٢٣، وفصول البدائع ٢/ ٢٦٤.

القول الثاني: تقبل روايته، وهو قول بعض العلماء، ورواية عن الإمام أحمد^(١).
 واستدل هؤلاء: بأن قوله مقبول في إخباره عن طهارة نفسه، فجاز الاقتداء به في الصلاة، اعتماد على أنه متطهر، فدل ذلك على قبول خبره^(٢).
 وأجيب عنه: بأن التحفظ والاحتياط أشد في الرواية من الاقتداء به في الصلاة؛ ولذا يصح الاقتداء بالفاسق عند ظن طهارته، بخلاف روايته فلا تقبل وإن ظن صدقه^(٣).
 واستدلوا أيضا: بأن الصحابة - رضي الله عنهم - قبلوا خبر سيدنا عبد الله بن عمر حين أتاهم في قباء، وأخبرهم بتحويل القبلة، فاستداروا، وكان حينئذ صغيرا، حيث عرض نفسه على النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم بدر وهو ابن أربع عشرة سنة، فرده صلى الله عليه وسلم، وتحويل القبلة كان قبل بدر بشهرين، فقبلوا خبره ولم ينكر عليهم النبي - صلى الله عليه وسلم - قبوله^(٤).

(١) ينظر: المنحول ص ٣٤٧، ونهاية السؤل ص ٢٦٧، والبحر المحيط ٦/ ١٤٠، وشرح الكوكب الساطع ٧٢/ ٢، وغاية الوصول للأنصاري ص ١٠٤، شرح الكوكب المنير ٢/ ٣٨٠، وتيسير التحرير ٣/ ٤١، سلم الوصول للشيخ المطيعي ٣/ ٧٣٤-٧٣٥، ودراسات أصولية في السنة النبوية ص ٢٠٦، المختصر في علم الأثر ص ١٥٥، وفتح المغيث ٧/ ٢.

(٢) ينظر: الإحكام للآمدي ٢/ ٧١، نهاية السؤل ص ٢٦٧.

(٣) ينظر: الإحكام للآمدي ٢/ ٧٢، والإبهاج ٢/ ٣١٢.

(٤) الخبر أخرجه الإمام البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر، قال: بينا الناس بقباء في صلاة الصبح، إذ جاءهم آت، فقال: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة" (صحيح البخاري، كتاب: الصلاة باب ما جاء في القبلة، ومن لم ير إعادة على من سها، فصلى إلى غير القبلة ١/ ٩٨ ح (٤٠٣)).

وأجيب عنه: بأن سيدنا أنس بن مالك أتاهم أيضا، وتحولوا معتمدين على خبره وكان بالغاً، وكان سيدنا ابن عمر أيضا بالغاً، ورده النبي - صلى الله عليه وسلم يوم بدر لضعف جسده، لا لصغره^(١).

الراجح: أرى أن الراجح قول جمهور العلماء، وهو عدم قبول خبر الصبي العاقل؛ احتياطا وحفاظا وصونا لحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم .
خبر المعتوه:

المعتوه: ناقص العقل الذي اختل كلامه، فيشبهه كلامه وأفعاله تارة بكلام المجانين وأفعالهم، وتارة بكلام العقلاء وأفعالهم، فهو ضعيف العقل ناقصه^(٢).
فلا تقبل روايته؛ لنقصان عقله، ونقصان العقل بالعتة فوق نقصانه بالصبا، فقد يكون الصبي أعقل من البالغ، أما المعتوه فليس كذلك، فكان خبره بالرد أولى من خبر الصبي^(٣).

(١) ينظر هذا الدليل والجواب عنه في: أصول السرخسي ١/ ٣٧٣، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/ ٢٢-٢٣، وفصول البدائع ٢/ ٢٦٤.

* توجد حالة أخرى متعلقة بخبر الصبي، وهى: ما إذا تحمل الصبي المميز الحديث قبل البلوغ وأداه بعد البلوغ، إلا أنها خارجة عن محل البحث، فاكتفيت بما ذكرت؛ تجنباً للإطالة.

(٢) ينظر: تقويم الأدلة ص ٤٣٣، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٢/ ٣٩٦.

(٣) ينظر: أصول السرخسي ١/ ٣٧٢، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٢/ ٣٩٦، ٣/ ٢٠، وفصول البدائع ٢/ ٢٦٤.

وذكر الفناري - رحمه الله - قولاً آخر، وهو أن خبر المعتبر كخبر العاقل، فيقبل

خبره^(١).

خبر المغفل:

المغفل: اسم مفعول من التغفيل، وهو من يغلبه النسيان، فلا يضبط ما يسمع،

أو هو: من يظهر على طبعه الغفلة والنسيان في سائر الأحوال^(٢).

أما بالنسبة لخبره وروايته:

إن كان أغلب أحواله وأكثرها التيقظ وعدم النسيان: فهو كمن لا غفلة له، فتقبل

روايته؛ لأن يسير الغفلة قلما يخلو العدل عن مثله، إلا من عصمه الله تعالى^(٣).

أما المغفل شديد الغفلة وقويها، ويظهر ذلك في أغلب أموره (وهو المراد هنا):

فهو كالصبي والمعتوه، لا يقبل خبره ولا يكون حجة؛ لأن ما يلزم من النقصان في

الإنسان بطريق العادة، يكون كالثابت بأصل الخلقة، لأن السهو والغلط في الرواية

يترجح باعتبارهما جميعاً، كما يترجح جانب كذب الراوي باعتبار فسقه^(٤).

(١) ينظر: فصول البدائع ٢ / ٢٦٤.

(٢) ينظر: تقويم الأدلة ص ١٧٦، التقرير والتحبير ٢ / ٢٤٧.

(٣) ينظر: أصول السرخسي ١ / ٣٧٣.

(٤) ينظر: أصول السرخسي ١ / ٣٧٣، و كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٢٠، و فصول البدائع ٢ /

٢٦٤، والتقرير والتحبير ٢ / ٢٤٧، وتيسير التحرير ٣ / ٤٨.

خبر المساهل:

المساهل: هو المجازف في الأمور، ولا يبالي من الغلط والسهو، ولا يشغل نفسه بالتدرك بعد العلم به، وقيل هو: الذي لا يحتاط، ولا يصرف اهتمامه إلى أمور الدين.

وهو كالمغفل، إذا ظهر ذلك في أغلب أموره، فلا يقبل خبره ولا يكون حجة؛ لأن السهو والغلط يترجح بقلة المبالاة كما يترجح الكذب باعتبار الفسق والكفر^(١).

المطلب الرابع : خبر صاحب الهوى

صاحب الهوى: هو من يميل إلى الشهوات والملذات من غير داعية الشرع، المخطئ في الأصول، المعاند في بيان الحق، ليدعو إلى هواه بخلاف اليقين^(٢)، والمراد المبتدعون المائلون إلى ما يهؤونه في أمر الدين^(٣).

وخبر صاحب الهوى من الانقطاع الباطن عند الحنفية، فلا يقبل خبره عندهم على الإطلاق^(٤).

(١) ينظر المساهل وخبره في: أصول السرخسي ١ / ٣٧٣، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٢٥، التوضيح ٢ / ١٩، وفصول البدائع ٢ / ٢٦٤، والتقارير ٢ / ٢٤٧، وتيسير التحرير ٣ / ٤٨.

(٢) ينظر: كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٢٥، التلويح ٢ / ٢٠.

(٣) ينظر: التقرير والتحبير ٢ / ٢٤١، تيسير التحرير ٣ / ٤٣.

(٤) ينظر: أصول السرخسي ١ / ٣٧٤، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٢٠، و

التوضيح ٢ / ١٩، وفصول البدائع ٢ / ٢٦٥، والتقارير والتحبير ٢ / ٢٤١، وتيسير التحرير ٣ / ٤٣.

قال شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله :- " لا تعتمد روايته ولا تجعل حجة في باب الدين"^(١).

وما ذهب إليه الحنفية من عدم قبول روايته على الإطلاق، هو ما ذهب إليه أكثر العلماء، كما قال الآمدي عنه (عن الكافر المتمي إلى الإسلام) : " فمذهب أكثر أصحابنا، كالقاضي أبي بكر والغزالي والقاضي عبد الجبار من المعتزلة، أنه مردود الرواية"^(٢).

وهناك من الأصوليين من فصلوا القول في حكم روايته، فقالوا: لو علمنا أنه يجوز الكذب لنصرة مذهبه، أو مذهب غيره، لم تقبل روايته، وقد حكى البعض (كصفي الدين الهندي) الإجماع على هذا.

وإذا لم يعلم أنه يجوز الكذب، فقد اختلفوا في قبول روايته، على قولين: القول الأول: لا تقبل روايته، وهو قول أكثر العلماء، منهم القاضي الباقلاني، والإمام والغزالي، والقاضي عبد الجبار، والآمدي، وابن الحاجب، وغيرهم. واستدل هؤلاء: بقوله تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ﴾^(٣).

(١) أصول السرخسي ١ / ٣٧٤.

(٢) ينظر: الأحكام ٢ / ٧٣.

(٣) سورة: الحجرات، جزء من الآية (٦).

فقد أمر الله تعالى بالتثبت عند خبر الفاسق، والكفر من أعلى مراتب الفسق،
فالكافر داخل تحت هذه الآية، فقد رتب عدم قبول الخبر ورده، على كون الآتي به
فاسقا مطلقا، وهو علة الرد، وهو متحقق هنا، فلا يقبل خبره.

وأیضا: بالقياس على الكافر الذي ليس من أهل القبلة، فقد أجمع المسلمون على
عدم قبول روايته، فيقاس هذا عليه؛ لأن في قبول روايته تنفيذا لقوله على المسلمين،
وهذا منصب عظيم، والكفر يقتضي الإذلال والإنكال، وبينهما منافاة

القول الثاني: تقبل روايته، وهو ما ذهب إليه أبو الحسين البصري، والفخر الرازي
والبيضاوي.

واستدل هؤلاء: بأن ظن صدقه موجود وقائم، وهو المقتضي لقبول روايته؛
فاعتقاده حرمة الكذب زاجر له عن الإقدام عليه، والمعارض لقبول روايته وهو كفر
من ليس من أهل القبلة غير موجود فيه، فتقبل روايته.

وأجيب عنه: بأن المقتضي لقبول خبره غير موجود، وهو ظن صدقه مع الإسلام،
وهو منتف في حقه.

وأميل: إلى عدم قبول روايته، وهو مذهب أصحاب القول الأول؛ فتكفير أهل
السنة له دليل على أنه لا يتورع عن الكذب، فمن كان هذا حاله فكيف تقبل روايته.

المبحث الثالث : التطبيقات الفقهية للانقطاع الباطن

سأقوم في هذا المبحث - إن شاء الله - بالتطبيق للانقطاع الباطن عند الحنفية، وذلك ببعض المسائل الفقهية التي قام الخصم بالاستدلال فيها ببعض أخبار الآحاد والتي قام الحنفية بردها؛ لانقطاعها باطنا.

وسوف أتناول أربع مسائل فقط؛ وذلك للتوضيح لا الحصر^(١)، وهي:

نقض الوضوء بمس الذكر .

الجهر بالتسمية في الصلاة .

الزكاة في مال الصبي .

القضاء بالشاهد واليمين .

وسأتناول كل مسألة على حدة، وذلك على النحو التالي:

المسألة الأولى : نقض الوضوء بمس الذكر

صورة المسألة: إذا توضأ إنسان، ثم مس ذكره بيده، هل يعد ناقضاً للوضوء أم لا ؟

خبر الواحد الوارد فيها، والذي تمسك به الخصم:

عن بُسْرَةَ بنت صفوان رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(١) توجد مسائل أخرى رأيت أن المقام لا يتسع لذكرها وتفصيل القول فيها؛ خشية الإطالة

وضيق المقام، ومراعاة لحجم البحث.

" إذا مس أحدكم ذكره، فليتوضأ"^(١).

تمسك بهذا الحديث الوارد في المسألة: جمهور العلماء: المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة في رواية^(٤).

وقالوا: إن مس الذكر ناقض للوضوء، ويدل على وجوب الوضوء، لا على ندبه^(٥)، سواء مس فرج نفسه، أو غيره، إذا مسه من غير حائل. ومس الفرج من غيره أفحش من مسه من نفسه لهتكه حرمة غيره، وممن ذهب إلى ذلك: سيدنا عمر، وابن عباس،

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب: الطهارة وسننها- باب: الوضوء من مس الذكر ١/ ١٦١ ح (٤٧٩)، وأبو داود في سننه، كتاب: الطهارة- باب: الوضوء من مس الذكر ١/ ٤٦ ح (١٨١) والترمذي في سننه، أبواب: الطهارة- باب: الوضوء من مس الذكر ١/ ١٢٩ ح (٨٢) بلفظ: " مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ " وقال: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ "، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب: الطهارة- باب: الأمر بالوضوء من مس الرجل ذكره ١/ ١٣٧ ح (١٥٩)، والدارقطني في سننه، كتاب: الطهارة- باب: ما روي في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك ١/ ٢٦٧ ح (٥٢٩).

(٢) ينظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف ١/ ١٤٨، والمعونة على مذهب عالم المدينة ص ١٥٦، الذخيرة للقرافي ١/ ٢٢٣، و منح الجليل شرح مختصر خليل ١/ ١١٣.

(٣) ينظر: الحاوي الكبير ١/ ١٨٩- ١٩٠، نهاية المطلب في دراية المذهب ١/ ١٢٨، الوسيط في المذهب ١/ ٣١٨، والمجموع ٢/ ٣٤، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ١/ ١١٩.

(٤) ينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد ١/ ٨٧، و المغني لابن قدامة ١/ ١٣١، والعدة شرح العمدة ص ٤٢، و شرح منتهى الإرادات ١/ ٧١.

(٥) كما قال الشوكاني (نيل الأوطار ١/ ٢٥٢).

وسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وأبو هريرة^(١).

واستدلوا أيضا: بأن لمس الذكر يستجلب الإنزال، فوجب أن ينقض الوضوء كالتقاء الختانيين.

ولأنه لمس يرتبط به خروج خارج في الغالب، فوجب أن ينقض الطهارة كاللمس مع الانتشار^(٢).

ردُّ الحنفية لهذا الخبر وبيان انقطاعه:

رد علماء الحنفية هذا الخبر الذي تمسك به الجمهور؛ لانقطاعه، وبينوا أنه منقطع من وجهين:

الوجه الأول: الانقطاع لمخالفته كتاب الله تعالى.

وبيان ذلك: قالوا هذا الحديث فيه انقطاع باطن؛ لأنه مخالف لكتاب الله تعالى،

فإذا ورد خبر الواحد مخالفا لكتاب الله تعالى، يجب رده ويكون منقطعا معنى^(٣).

قال شمس الأئمة - رحمه الله - : " فكانت مخالفة الخبر للكتاب دليلا ظاهرا

على الزيادة فيه؛ ولهذا لم يقبل علماؤنا خبر الوضوء من مس الذكر لأنه مخالف

(١) ينظر: معالم السنن للخطابي ١/٦٥، وفيض القدير للمناوي ٦/٢٢٨، وسبل السلام للصنعاني ١/٩٦ -

٩٧، ونيل الأوطار للشوكاني ١/٢٥٠.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير ١/١٩٣.

(٣) ينظر: أصول الشاشي ص ٢٨٠، و تقويم الأدلة ص ١٩٧، و فصول البدائع ٢/٢٦٢.

للكتاب^(١)

وقال علاء الدين البخاري - رحمه الله - : " مثال الانقطاع بمخالفة الكتاب حديث مس الذكر فإنه مخالف للكتاب^(٢) ."

وجه مخالفته لكتاب الله تعالى: أن الاستنجاء بالماء مشروع بالكتاب العزيز، قال تعالى في أهل قباء: « فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ »^(٣)، فلما نزلت مشى إليهم النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى مسجد قباء، فإذا الأنصار جالسون، فقال: يا معشر الأنصار قد أثنى الله عليكم، فما تصنعون عند وضوئكم وفي الغائط؟ فقالوا: نستنجي بالماء، فتلا الآية^(٤).

فكانوا يستنجون ويغسلون بالماء، فلذا مدحهم الله وسمى فعلهم هذا تطهيرا، ولا بد في الاستنجاء من مس الذكر حال غسله بالماء، فالحديث الذي يجعل مسه حدثا كالبول، يكون مخالفا لما في القرآن الكريم، ولو كان مس الذكر حدثا لكان

(١) أصول السرخسي ١ / ٣٦٥.

(٢) كشف الأسرار عن أصول البيزدوي ٣ / ١١.

(٣) سورة: التوبة، جزء من الآية (١٠٨).

(٤) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٤ / ٣٦٨، وتفسير القرطبي ٨ / ٢٦٠، تفسير ابن كثير ٤ / ١٧٨، والتحرير والتنوير ١١ / ٣٣.

تنجيساً لا تطهيراً على الإطلاق^(١).

الوجه الثاني : الانقطاع بالغرابة فيما تعم به البلوى.

وبيان ذلك: أن الحديث إذا كان شاذاً ولم يشتهر، وورد في أمر مما تعم به البلوى، ويحتاج الجميع إلى معرفته، فوروده على هذا النحو في هذه الحادثة زيف، وعلّة لرده، فحين لم يشتهر، دل ذلك على أنه غير ثابت، إما سهولاً، أو أنه منسوخ، وعليه يكون الحديث مقطوعاً معني، فلا يقبل ويجب رده^(٢).

وحديث بسرة - حديث المسألة - من هذا النحو، لأن بسرة تفردت بروايته مع عمومها لسائر الصحابة - رضي الله عنهم - وكثرة حاجتهم إلى معرفته، فهو حديث شاذ لانفرادها به، فدل ذلك على عدم ثبوته وزيفته وانقطاعه، وتخصيص النبي - صلى الله عليه وسلم - تعليمه لها هذا الحكم مع عدم حاجتها إليه، دون أن يعلم سائر الصحابة - رضي الله عنهم - حكمه مع شديد حاجتهم إليه، شبه محال؛ لأنه يحتاج

(١) ينظر: أصول الشاشي ص ٢٨٠، و تقويم الأدلة ص ١٩٧، أصول السرخسي ١ / ٣٦٥ كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٢٦٢.

(٢) ينظر: تقويم الأدلة ص ١٩٦، الفصول في الأصول ٣ / ١١٤، والفقهاء والمتفقه للخطيب البغدادي ١ / ٣٥٤، و التبصرة ص ٣١٥، وأصول السرخسي ١ / ٣٦٤، و روضة الناظر ١ / ٣٦٩، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٦٣، و شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٢، و شرح التلويح على التوضيح ٢ / ١٨، و التقرير والتحبير ٢ / ٢٩٦، و تسهيل الوصول ص ١٦٣.

إلى معرفته الخاص و العام، ومن ثم لم يعمل به الحنفية^(١).
قال ابن نجيم: "ومما يدل على انقطاع حديث بسرة باطنا أن أمر النواقض مما
يحتاج الخاص و العام إليه^(٢)".
وعليه: لا ينتقض الوضوء بمس الذكر عند الحنفية لسببين: لمخالفة هذا الخبر
(خبر المسألة) لكتاب الله تعالى، ولأنه شاذ فيما تعم به البلوى^(٣).
وما ذهب إليه الحنفية، هو رواية عن الإمام أحمد - رضي الله عنه - ، وقال به من
الصحابة: سيدنا علي، وعمار بن ياسر، وأبو الدرداء، وسيدنا حذيفة، ومن التابعين:
ابن المسيب، والحسن البصري، وذهب إليه الثوري^(٤) - رضي الله عن الجميع.
وأميل: إلى ما ذهب إليه الحنفية من عدم نقض الوضوء بمس الذكر، ما لم يترتب
على اللمس شيء من تحريك أو إنزال؛ مراعاة للتخفيف، وهو مقصد عظيم.

-
- (١) ينظر: قواطع / ١ / ٣٥٥، و أصول السرخسي / ١ / ٣٦٨، و كشف الأسرار عن أصول البزدوي / ٣ / ١٨،
وفصول البدائع / ٢ / ٢٦٣، والتقارير والتحبير / ٢ / ٢٩٦، وتيسير التحرير / ٣ / ١١٢.
(٢) ينظر: البحر الرائق / ١ / ٤٦.
(٣) ينظر: بدائع الصنائع / ١ / ٣٠، و الاختيار لتعليل المختار / ١ / ١٠، و اللباب في الجمع بين السنة و الكتاب
/ ١ / ١٢١، و تبين الحقائق / ١ / ١٢.
(٤) ينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد / ١ / ٨٧، و المغني لابن قدامة / ١ / ١٣١، و العدة شرح العمدة ص ٤٢،
وفيض القدير / ٦ / ٢٢٨، سبل السلام / ١ / ٩٦، نيل الأوطار / ١ / ٢٥٠

المسألة الثانية : الجهر بالتسمية في الصلاة

صورة المسألة: إذا صلى الإنسان الصلاة الجهرية، هل يسمي (يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم) جهرا في أول الفاتحة وفي أول السورة، أم لا ؟
خبر الواحد الوارد فيها، والذي تمسك به الخصم:

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم " يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ^(١) ".

تمسك بهذا الحديث الوارد في المسألة: السادة الشافعية - رضي الله عنهم أجمعين .
وقالوا: يجهر المصلي فيما يجهر فيه من الصلاة، بسم الله الرحمن الرحيم، في أول الفاتحة، وفي أول السورة ^(٢) .

وهذا القول مروى عن سيدنا عبد الله بن عمر، وابن عباس، وعطاء ومجاهد، وطاووس، وسعيد بن جبير وغيرهم ^(٣) .

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ، كتاب: الطهارة - باب: ومن كتاب الإمامة، وصلاة الجماعة ١/٣٢٦ ح (٧٥٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ، جماع أبواب صفة الصلاة - باب: افتتاح القراءة في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم، والجهر بها إذا جهر بالفاتحة ٢/٦٩ ح (٢٣٩٨)، قال عنه ابن حجر: " في إسناده عمر بن حفص المكي وهو ضعيف " (التلخيص الحبير ١/ ٥٧٧) .

(٢) ينظر: الحاوي الكبير ٢/ ١٤٩، والتنبيه ص ٣٠، والبيان في مذهب الإمام الشافعي ٢/ ١٨٥، والمجموع ٣/ ٣٤١، نيل الأوطار ٢/ ٢٣٣، وتحفة الأحمدي ٢/ ٥١ .

(٣) ينظر: ، والبيان في مذهب الإمام الشافعي ٢/ ١٨٥ .

ردُّ الحنفية لهذا الخبر وبيان انقطاعه:

رد علماء الحنفية هذا الخبر الذي تمسك به الشافعية؛ لانقطاعه، وبينوا أنه منقطع انقطاعاً باطناً.

ووجه ذلك: أنه انقطاع بالغرابة فيما تعم به البلوى .

وبيانه: أن خبر الواحد إذا لم يشتهر، وكان وارداً في أمر أو حادثة تعم بها البلوى، وتحتاج الكافة إلى بيانه ومعرفته؛ دل وروده على هذا النحو أنه منقطع وزيف، وعله لرده وعدم قبوله، وأنه ليس ثابتاً، إما سهواً وإما أنه منسوخ، ومن ثم يكون مقطوعاً معني، فيجب رده^(١).

قال صدر الشريعة: " وأما بكونه شاذاً في البلوى العام، كحديث الجهر بالتسمية فإنه لو كان فخفاؤه في مثل هذه الحادثة مما يحيله العقل^(٢)."

وقال البابرتي - رحمه الله: " خبر الجهر بالتسمية أيضاً مما تعم به البلوى^(٣)."

(١) ينظر: : تقويم الأدلة ص ١٩٦، الفصول في الأصول ٣ / ١١٤، والفقهاء والمتفقه للخطيب البغدادي ١ / ٣٥٤، و التبصرة ص ٣١٥، وأصول السرخسي ١ / ٣٦٤، و روضة الناظر ١ / ٣٦٩، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٦٣، و شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٢، و شرح التلويح على التوضيح ٢ / ١٨، و التقرير والتحبير ٢ / ٢٩٦، و تسهيل الوصول ص ١٦٣.

(٢) التوضيح ٢ / ١٧.

(٣) العناية شرح الهداية ١ / ٢٩٢.

وعلى ذلك : فلا يجهر المصلي بالتسمية عندهم^(١).
وما ذهب إليه الحنفية هو مذهب الحنابلة أيضا^(٢).
وهو الثابت عن سيدنا أبي بكر، وعمر وعثمان ، وابن مسعود، وابن الزبير،
والأوزاعي والثوري ، وابن المبارك^(٣).
وذهب المالكية إلى عدم قراءتها مطلقا لا سرا ولا جهرا^(٤).
قال القاضي عبد الوهاب - رحمه الله - : " والمختار له بعد تكبيرة الإحرام أن
يعقبها بقراءة أم القرآن من غير أن يفصل بينهما بتسييح أو توجيه أو قراءة بسم الله
الرحمن الرحيم سرا أو جهرا أو استعاذة لا عند قراءة أم القرآن ولا في السورة^(٥) ".
وأرى : أن الأمر في ذلك واسع ولا حرج في أحدهما، وإن كان الجهر أولى ؛
خروجا من الخلاف.

المسألة الثالثة : الزكاة في مال الصبي

صورة المسألة: إذا وُجد للصبي مال بلغ نصابا وحال عليه الحول، هل تجب

(١) ينظر: العناية ١ / ٢٩١، والبنية ٢ / ٢٠٣، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١ / ٢٢٤.

(٢) ينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد ١ / ٢٤٥، والمغني (١ / ٣٤٥) عدة شرح العمدة ص: ٧٧.

(٣) ينظر: العناية ١ / ٢٩١، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١ / ٢٢٥، والمغني ١ / ٣٤٥،

وشرح منتهى الإرادات ١ / ١٨٨.

(٤) ينظر: المدونة ١ / ١٦٢، والتلقين ١ / ٤٤، وبداية المجتهد ١ / ١٣٢.

(٥) التلقين ١ / ٤٤.

الزكاة في هذا المال أو لا ؟

خبر الواحد الوارد فيها، والذي تمسك به الخصم: عن ابن جريج، عن يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ابْتَغُوا فِي مَالِ الْيَتِيمِ أَوْ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَذْهَبُهَا أَوْ لَا تَسْتَهْلِكُهَا الصَّدَقَةُ"^(١).

وأخرجه الدارقطني بلفظ آخر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " احْفَظُوا الْيَتَامَى فِي أَمْوَالِهِمْ لَا تَأْكُلُهَا الزَّكَاةُ"^(٢).

والمراد بالصدقة في الرواية الأولى: الزكاة^(٣).

فتمسك بهذا الحديث الوارد في المسألة: جمهور العلماء، المالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

(١) أخرجه للبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: الزكاة - باب: باب من تجب عليه الصدقة ٤ / ١٧٩ ح

(٧٣٣٨) وقال: هذا مرسل، وقد روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب: الزكاة - باب: وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم ٣ / ٥ ح (١٩٧١)

قال ابن الملقن: هذا من طريق مندل، ومندل هذا ليس بقوي (ينظر البدر

المنير ٥ / ٤٦٧).

(٣) ينظر: المجموع ٥ / ٣٢٩.

(٤) ينظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف ١ / ٣٨٨.

(٥) ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي ٣ / ١٣٦، و المجموع ٥ / ٣٢٩.

(٦) ينظر: المغني ٢ / ٤٦٥، و الشرح الكبير على متن المقنع ٢ / ٦٧٢.

وقالوا: بوجوب الزكاة في مال الصبي، ويجب على الولي إخراجها من ماله^(١).
فحق الزكاة متعلق بماله، فماله إذا ترك من غير متاجرة فيه أذهبته واستهلكته
الصدقة، وذلك بإخراج الصدقة منه، ولا تخرج الصدقة من ماله إلا إذا كانت واجبة،
فدل ذلك على أن المراد بالصدقة في ماله الزكاة^(٢).

وهذا القول مروى عن سيدنا عمر، وعلي، وعبد الله بن عمر، وعائشة، والحسن بن
علي، وابن أبي ليلى، ومجاهد، وربيعه، والعنبري، وابن عيينة وغيرهم^(٣).
واستدلوا أيضا: بأنه مسلم حر تجب الزكاة في ماله.
واستدلوا أيضا بالقياس: بأن كل من وجب عليه العشر في زرعه، تجب الزكاة في
أمواله، كالبالغ العاقل^(٤).

ردُّ الحنفية لهذا الخبر وبيان انقطاعه: رد علماء الحنفية هذا الخبر الذي تمسك به

(١) ينظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف ١ / ٣٨٨، وبداية المجتهد ٢ / ٥، والبيان في
مذهب الإمام الشافعي ٣ / ١٣٥، والمجموع ٥ / ٣٢٩، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج
٣ / ٣٣٠، والمغني ٢ / ٤٦٥، والشرح الكبير على متن المقنع ٢ / ٦٧٢، وكشاف
القناع ٢ / ١٦٩.

(٢) ينظر: الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي ٢ / ١٩.

(٣) ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي ٣ / ١٣٦، والمغني ٢ / ٤٦٥، وكشاف القناع ٢ / ١٦٩.

(٤) ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي ٣ / ١٣٦، والمجموع ٥ / ٣٢٩، والمغني ٢ / ٤٦٥.

الجمهور؛ لانقطاعه، وبينوا أنه منقطع انقطاعا باطنا.
ووجه ذلك: أنه انقطاع باطن لإعراض الأئمة من الصدر الأول من الصحابة -
رضى الله عنهم - عن الاحتجاج به^(١).

وبيانه: إذا كانت هناك حادثة، وجرى الخلاف فيها بين الصحابة - رضى الله عنهم -
ويوجد فيها خبر بحكمها، ولم يحتج به الصحابة، كاختلافهم في وجوب الزكاة في
مال الصبي - هذه المسألة - فأعراضهم عن الاحتجاج به دليل على زيافته، وأنه
مقطوع معنى، فلا يحتج به ويجب رده^(٢).

قال شمس الأئمة - رحمه الله -: "... وكذلك ما يروى أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال: ابتغوا في أموال اليتامى خيرا كيلا تأكلها الصدقة، فإن الصحابة اختلفوا
في وجوب الزكاة في مال الصبي وأعرضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث أصلا فعرفنا
أنه غير ثابت إذ لو كان ثابتا لاشتهر فيهم وجرت المحاجة به بعد تحقق الحاجة إليه
بظهور الاختلاف^(٣)".

وقال عنه علاء الدين البخاري - رحمه الله -: " هذا خبر مزيف^(٤)".
وهذا الحديث منقطع انقطاعا باطنا؛ لأن الصحابة - رضى الله عنهم - هم الأصول

(١) ينظر: تقويم الأدلة ص ١٩٩، وقواطع الأدلة ١ / ٣٦٧، وأصول السرخسي ١ / ٣٦٤.

(٢) ينظر: أصول السرخسي ٣ / ٣٦٩، وقواطع الأدلة ١ / ٣٦٨، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ١١٩.

(٣) أصول السرخسي ١ / ٣٦٩.

(٤) كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٤ / ٢٤٢.

في نقل الدين، فلا يهتمون بالكتمان، ولا يتركون الاحتجاج بما يحتج به ويشغلون بما لا يحتج به، فلما وقع بينهم اختلاف في حكم الزكاة في مال الصبي، وجرت المحاجة فيه بينهم بالرأي، والرأي لا يحتج به مع ثبوت الخبر، فإذا كان هذا الخبر صحيحاً، لاحتج به بعضهم على البعض؛ حتى يرتفع ويزول الخلاف الكائن بينهم والمبني على الرأي، فأعراض الجميع عن الاحتجاج به دليل ظاهر على أنه سهو ممن رواه بعدهم^(١).

وعليه: لا تجب الزكاة في مال الصبي عندهم^(٢).

وما ذهب إليه الحنفية: هو قول سيدنا علي وابن عباس رضي الله عنهما^(٣).
واستدلوا: بما روى عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

(١) ينظر: أصول السرخسي ١/ ٣٦٩، و قواطع الأدلة ١/ ٣٦٧، و كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/ ١٨، و فصول البدائع ٢/ ٢٦٣.

* وذهب البعض من الحنفية وغيرهم من الأصوليين وأهل الحديث: إلى أن ترك الصحابة الاحتجاج بالحديث عند وجود الخلاف بينهم وعلمهم به، لا يوجب رده إذا ثبت الحديث وصح سنده، لأن الخبر الثابت حجة على كل الأمة بما فيهم الصحابي، فهو محجوج به كغيره. (ينظر: المسودة ص ٢٧٢، و كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/ ١٨، والبحر المحيط ٦/ ٢٥٦، و فصول البدائع ٢/ ٢٦٣)، وقد سبق بيان ذلك وتوضيحه في صدر هذا البحث.

(٢) ينظر: المبسوط للسرخسي ٢/ ١٦٢، و بدائع الصنائع ٢/ ٤، و المحيط البرهاني في الفقه النعماني ٢/ ٢٩٧، و اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١/ ٣٣٩.

(٣) ينظر: المبسوط للسرخسي ٢/ ١٦٢، و بدائع الصنائع ٢/ ٤.

" رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ ^(١) ".

فلا سبيل لوجوبها على الصبي؛ لأن في وجوب الزكاة عليه تكليفه وإجراء القلم عليه، وهو مرفوع القلم، وهي عبادة محضة فلا تجب عليه كسائر العبادات. ولا سبيل إلى الإيجاب على الولي ليؤدي من مال الصبي؛ لأن الولي منهي عن قربان ماله إلا على الوجه الأحسن، وإخراج الزكاة من ماله، قربان ماله لا على وجه الأحسن ^(٢).

وأميل: إلى ما ذهب إليه الحنفية وهو: عدم وجوب الزكاة في مال الصبي؛ لقوة ما استندوا إليه من أدلة، ومراعاة لحال الصبي، ففي عدم الوجوب صيانة لماله، حتى لا يعيب به أحد بحجة إخراج الواجب المتعلق بماله.

المسألة الرابعة: القضاء بالشاهد واليمين

صورة المسألة: إذا ادعى إنسان على آخر حقا، ولم يكن له بينة غير شاهد واحد، فهل يجوز للقاضي أن يحكم بشهادة هذا الشاهد ويمين المدعي؟

(١) أخرجه الدارمي في سننه، كتاب: الحدود - باب: رفع القلم عن ثلاثة/ ٣/ ١٤٧٧ ح (٢٣٤٢)، وابن ماجه في سننه، كتاب: الطلاق - باب: طلاق المعتوه والصغير والنائم ١/ ٦٥٨ ح (٢٠٤١) والحاكم في المستدرک ٢/ ٦٧ ح (٢٣٥٠) وقال: " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " (٢) ينظر: المبسوط للسرخسي ٢/ ١٦٣، و بدائع الصنائع ٢/ ٥.

خبر الواحد الوارد فيها، والذي تمسك به الخصم:

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: " قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ ^(١) ".

تمسك بهذا الحديث الوارد في المسألة: جمهور العلماء: المالكية ^(٢)، والشافعية ^(٣)،
والحنابلة ^(٤).

وقالوا: يجوز القضاء والحكم بالشاهد الواحد ويمين المدعي، فلو ادعى مدعي
سرقة مال ولم يوجد إلا شاهد واحد ويمين، يجوز للحاكم أن يحكم بذلك، ويوجب
الغرم.

وما ذهب إليه جمهور العلماء، محكي عن سيدنا أبي بكر، وعمر، وعثمان، وابن

-
- (١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، كتاب: الأفضية - باب: القضاء باليمين والشاهد ٣/١٣٣٧
ح(٣/١٧١٢)، وابن ماجه في سننه، كتاب: الأحكام - باب: القضاء بالشاهد واليمين ٢/٧٩٣ ح(٣٣٧٠)،
وأبو داود في سننه، كتاب: الأفضية - باب القضاء: باليمين والشاهد ٣/٣٠٨ ح(٣٦٠٨).
(٢) ينظر: المعونة على مذهب عالم المدينة ص ١٥٤٧، والذخيرة للقرافي ١١/٥٩، والتاج
والإكليل لمختصر خليل ٨/٢٣٤، والفواكه الدواني ٢/٢٢٣.
(٣) ينظر: الحاوي الكبير ١٧/٨٤، والوسيط في المذهب ٧/٣٧٧، وأسنى المطالب في شرح
روض الطالب ٤/٣٧٣.
(٤) ينظر: المغني لابن قدامة ١٠/١٣٥، والعدة شرح العمدة ص ٦٩٨، والشرح الكبير على
متن المقنع ١٢/٩٦.

عباس، وشريح، وفقهاء المدينة، والنخعي، وابن شبرمة^(١) - رضي الله عنهم أجمعين. واستدلوا أيضا: بأن كل حجة يسقط بها المدعي عليه المطالبة عن نفسه، يجوز أن تكون في جانب المدعي، والأصل أن اليمين تكون في جانب أقوى المتداعيين، لقوة سببه، والبيئة يطالب بها أضعف المتداعيين، لضعف سببه، فهي تجب ابتداء على المنكر؛ لأن سببه أقوى، فالأصل براءة ذمته، فإذا صح ذلك، وأصبح سبب المدعي أقوى بالشاهد، فتكون اليمين في جانبه^(٢).

ردُّ الحنفية لهذا الخبر وبيان انقطاعه:

رد علماء الحنفية هذا الخبر الذي تمسك به الجمهور؛ لانقطاعه، وبينوا أنه منقطع من وجهين:

الوجه الأول: الانقطاع لمخالفته كتاب الله تعالى.

وبيان ذلك: قالوا هذا الحديث فيه انقطاع باطن؛ فإذا ورد خبر الواحد مخالفا لكتاب الله تعالى، يجب رده ويكون منقطعا معنى^(٣).

قال أبو زيد الدبوسي - رحمه الله -: " ومن ذلك خبر القضاء بالشاهد واليمين، فإنه

(١) ينظر: سبل السلام ٢/ ٥٨٧، ونيل الأوطار ٨/ ٣٢٧.

(٢) ينظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف ٢/ ٩٦٥، والمعونة على مذهب عالم المدينة ص ١٥٤٧.

(٣) ينظر: أصول الشاشي ص ٢٨٠، و تقويم الأدلة ص ١٩٧، أصول السرخسي ١/ ٣٦٥ التوضيح

١٦/٢، والبنية شرح الهداية ٩/ ٣٢٥، و فصول البدائع ٢/ ٢٦٢.

ورد مخالفاً لكتاب الله تعالى^(١).

وقال السرخسي - رحمه الله -: " وكذلك لم يقبل خبر القضاء بالشاهد واليمين لأنه مخالف للكتاب^(٢)."

وجه مخالفته لكتاب الله تعالى:

أ - أمر الله تعالى بالاستشهاد في كتابه الكريم لإحياء الحق، قال تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا﴾^(٣)، والأمر مجمل في حق ما هو شهادة، ثم بينه بقوله: ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ فأصبح بيانا لما دخل تحت الأمر، فإذا دخل الشاهد واليمين، كان زيادة عليه، وزيادة على النص كالنسخ عندنا، ولا يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد.

ب - قال سبحانه: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾^(٤) جعل سبحانه شهادة الشاهدين من الرجال، أو الرجل والمرأتين أقل وأدنى ما تقطع به الريبة من الشهادات، فمن قال إن الشاهد واليمين حجة، كان ذلك أدنى مما نص الله عليه في الشهادة، فيكون القول بالشاهد الواحد واليمين مخالفا للنص بعينه.

ج - ولأن الله تعالى بين المعتاد في الشهادة بين الناس، وهو شهادة الرجال، وبين غير

(١) تقويم الأدلة ص ١٩٧

(٢) أصول السرخسي ١ / ٣٦٥.

(٣) سورة: البقرة، جزء من الآية (٢٨٢).

(٤) سورة: البقرة، جزء من الآية (٢٨٢).

المعتاد، وهو شهادة النساء، فالنساء لا يحضرن مجالس الحكام للشهادات عادة، ولا محافل الرجال، فهو غير معهود، بل هو حرام من غير ضرورة؛ لأنهن مأمورات بالقرار في البيوت بقوله عز ذكره: «وقرن في بيوتكن»^(١) ولو كانت اليمين مع الشاهد الواحد حجة يستوفي بها المدعي حقه من الخصم، لم يصح الانتقال والعمل بما ليس معتاد، وترك ما هو المعتاد، فذلك غير لائق بالحكمة، والنقل إلى غير المعتاد دليل الاستبعاد واستقصاء غيره^(٢).

ولهذا قال السرخسي: " فبهذه الوجوه يتبين أن خبر القضاء بالشاهد واليمين مخالف للكتاب فتركنا العمل به لهذا"^(٣)
الوجه الثاني: الانقطاع لمخالفته السنة المشهورة.

وبيان ذلك: أن خبر الواحد إذا عارض السنة المتواترة، أو المشهورة، يكون منقطعاً في حكم العمل به، فيترك ويرد؛ لأن ما كان من السنة متواتراً أو مشهوراً، يكون بمنزلة القرآن الكريم، في أن الثابت به ثابت يقيناً، وما يكون فيه شبهة، يرد في مقابلة اليقين.

فالمشهور من السنة أقوى من الغريب؛ لأنه أبعد عن الشبهة؛ ولهذا يجوز النسخ

(١) سورة: الأحزاب، جزء من الآية (٣٣).

(٢) ينظر وجوه مخالفة هذا الخبر للكتاب في: تقويم الأدلة ص ١٩٨، وأصول السرخسي ١/ ٣٦٥ - ٣٦٦، وكشف الأسرار عن أصول البيهقي ٣/ ١١، والتوضيح ٢/ ١٦.

(٣) أصول السرخسي ١/ ٣٦٦.

بالخبر المشهور، ولا يجوز بالغريب، فالضعيف لا يظهر في مقابلة القوي^(١). قال علاء الدين البخاري: "الخبر المخالف للسنة يكون مردودا أيضا، وهذا هو القسم الثاني من الانقطاع الباطن لما قلنا إنه أي الخبر المشهور فوق خبر الواحد.... مثال هذا الأصل حديث الشاهد واليمين أيضا؛ فإنه ورد مخالفا للحديث المشهور، وهو ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه"

وجه مخالفته للسنة المشهورة: أن خبر الواحد الوارد في المسألة، والذي تمسك به الصم وهو- "قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ - مخالف لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "البينة على المدعي واليمين على من أنكر"^(٢).

(١) ينظر: ينظر: تقويم الأدلة ص ١٩٦، و الفصول في الأصول ٣ / ١١٤، و المعتمد ٢ / ١٥٣، و العدة ٣ / ٨٩٤، أصول السرخسي ١ / ٣٦٦، و كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ٩، و التوضيح ٢ / ١٧، و فصول البدائع ٢ / ٢٦٢، و تسهيل الوصول ص ١٦٣.

(٢) أخرجه الإمام الدارقطني في سننه، كتاب: الحدود والديات وغيره ٤ / ١١٤ ح (٣١٩١)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: القسامة - باب: أصل القسامة والبداية فيها مع اللوث بأيمان المدعي ٨ / ٢١٢ ح (١٦٤٤٥)، وأخرج الإمام البخاري ومسلم ما يفيد معناه عن ابن عباس رضي الله عنهما: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعى عليه" (صحيح البخاري، كتاب الشهادات - باب: اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود ٣ / ١٧٨ ح (٢٦٦٨)، وصحيح مسلم، كتاب: الأفضية - باب اليمين على المدعى عليه ٣ / ١٣٣٦ ح (١٧١١).

وبيانه المخالفة من وجهين:

أ - أن الشارع الحكيم جعل كل الأيمان في جانب من أنكر، وليس في جانب المدعي، لأن اللام تقتضي استغراق الجنس، فمن جعل يمين المدعي حجة، فقد خالف نص هذا الحديث المشور، ولم يعمل بمقتضاه وهو الاستغراق .

ب - جعل الشارع أيضا الخصوم قسمين: قسما مدعيا، وقسما منكرا، وجعل الحجة قسمين: قسما بينة وقسما يمينا، وحصر جنس اليمين على من أنكر وجنس البينة على المدعي وهذا يمنع الشركة وعدم الجمع بين اليمين والبينة في جانب واحد، فالعمل بخبر الشاهد واليمين، يؤدي إلى ترك العمل بهذا الخبر المشهور، فيكون مردوداً^(١).

قال الموصلي: "وقوله - عليه الصلاة والسلام - : «البينة على المدعي» مشهور قريب من التواتر فلا يعارضه؛ لأن خبر الآحاد إذا ورد معارضا للخبر المشهور يرد^(٢)".
وعليه : لا يجوز القضاء بشاهد واحد ويمين المدعي، ولا يكون حجة في إثبات الحق، عند الحنفية^(٣).

(١) ينظر: تقويم الأدلة ص ١٩٨، أصول السرخسي ١ / ٣٦٧، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣ / ١٣،

التوضيح ٢ / ١٧، بدائع الصنائع ٦ / ٢٢٥، و الاختيار لتعليل المختار ٢ / ١١١ - ١١٢ .

(٢) الاختيار لتعليل المختار ٢ / ١١٢ .

(٣) ينظر: المبسوط للسرخسي ١٧ / ٢٩ - ٣٠، وبدائع الصنائع ٦ / ٢٢٥، والهداية ٣ / ١٥٥ - ١٥٦، والاختيار

لتعليل المختار ٢ / ١١١، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٤ / ٢٩٤، والبنية شرح الهداية ٩ / ٣٢٤ .

وأميل: إلى ما ذهب إليه جمهور العلماء بحجية الشاهد الواحد ويمين المدعي،
وفي القول به صونٌ أكثرٌ لحقوق العباد التي لا تهدر بحال، و التي حافظت عليها
شريعتنا الغراء، من جانبي الوجود والعدم.

الخاتمة

أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث:

- ١- عرف جمهور الأصوليين خبر الواحد بأنه: الخبر الذي لم يصل إلى حد التواتر. وعرفه الحنفية بأنه: كل خبر يرويه الواحد أو الاثنان فصاعدا، لا عبرة للعدد فيه، بعد أن لم يبلغ درجة التواتر والاشتهار.
- ٢- الانقطاع: أن يروي الراوي عمن لم يسمع منه، أو كون الخبر معارضا لما فوقه، مع قصور في الراوي بفوات شرط من شروط قبول روايته.
- ٣- قسم الحنفية الانقطاع إلى نوعين: انقطاع ظاهر، وانقطاع باطن.
- ٤- الانقطاع الباطن هو: الانقطاع الثابت في خبر الواحد المعارض لما فوقه، مع قصور في الراوي بفوات شرط من شروط قبول روايته.
- ٥- يتنوع الانقطاع الباطن إلى نوعين: الانقطاع بدليل معارض، الانقطاع بسبب نقصان في حال الراوي.
- ٦- الانقطاع بالمعارضة: أن يعارض خبر الواحد دليل أقوى منه فيمنع ثبوت حكمه فلا يعمل به، وهو أربعة أوجه:
 - الوجه الأول: الانقطاع بمعارضة خبر الواحد للقرآن الكريم.
 - الوجه الثاني: الانقطاع بمعارضة خبر الواحد للسنة والإجماع.
 - الوجه الثالث: الانقطاع بالغرابة فيما تعم به البلوى.
 - الوجه الرابع: الانقطاع بإعراض الصحابة والصدر الأول عن الخبر.
- ٧- الانقطاع بسبب نقصان في حال الراوي: هو الانقطاع بسبب القصور والنقصان في ناقل الحديث، بسبب فوات شرط من شروط الراوي.

٨- لا يقبل خبر الفاسق عند الحنفية مطلقاً من غير تفصيل؛ لانقطاعه معنى، فخبره مردود عندهم على الإطلاق.

وعند الجمهور لا يقبل أيضاً، إن أقدم على الفسق وهو يعلم فسق نفسه، واختلفوا فيما لو كان لا يرى الكذب ولا يتدين به، وكان فسقه مقطوعاً به.

٩- خبر مستور الحال عند الحنفية والأكثر من الفقهاء والأصوليين مردود فلا يقبل، كخبر الفاسق؛ لأن عدم العلم بعدالة الراوي عندهم، سبب من أسباب انقطاع الحديث معنى.

١٠- خبر الكافر وروايته لا يعتد بها، فهي غير مقبولة بالاتفاق.

١١- خبر الصبي العاقل من أنواع الانقطاع الباطن عند الحنفية، وخبره في الصحيح عندهم، غير مقبول، وهو مذهب جمهور العلماء.

١٢- المعتوه: ناقص العقل الذي اختل كلامه، فيشبهه كلامه وأفعاله تارة بكلام المجانين وأفعالهم، وتارة بكلام العقلاء وأفعالهم، فهو ضعيف العقل ناقصه فلا يقبل خبره ولا يكون حجة، إذا ظهر ذلك في أغلب أموره.

١٣- خبر صاحب الهوى من الانقطاع الباطن عند الحنفية، فلا يقبل خبره عندهم على الإطلاق، وكذا عند الأكثر من الفقهاء والأصوليين.

١٤- قمت بالتطبيق للانقطاع الباطن عند الحنفية، وذلك ببعض المسائل الفقهية التي قام الخصم بالاستدلال فيها ببعض أخبار الآحاد والتي قام الحنفية بردها؛ لانقطاعها باطنا، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،،

فهرس أهم المراجع والمصادر

كتب التفسير:

١ - تفسير القرآن العظيم. لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم
الدمشقي، تح/ حمد حسين شمس الدين ط/ دار الكتب العلمية، - بيروت،
الأولى - ١٤١٩ هـ.

٢ - الوسيط في تفسير القرآن المجيد. لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي
الواحدي، النيسابوري، الشافعي. تح/ عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد
معوض، وآخرين. ط/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الأولى ١٩٩٤ م.

٣ - الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي تح/
أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط/ دار الكتب المصرية - القاهرة. لثانية،
١٩٦٤ م

كتب الحديث وعلومه:

٤- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، لماهر ياسين فحل الهيتي ط: دار عمار
للنشر، عمان ٢٠٠٠ م

٥ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. لمحمد بن حبان بن أحمد البُستي. تح/
شعيب الأرنؤوط. ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت. لأولى، ١٩٨٨ م

٦- اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم
الدمشقي، تح: أحمد محمد شاكر، ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان

- ٩ - تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي .لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري .ط/ دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٠ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي .لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. تح/ أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي .ط/ دار طيبة.
- ١١ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تح / عبد الرحمن محمد عثمان. ط/ محمد الكتبي المكتبة السلفية. المدينة المنورة ١٩٦٩م.
- ١٢- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط/ دار الكتب العلمية، الأولى ١٩٨٩م.
- ١٣ - توجيه النظر إلى أصول الأثر. لطاهر بن صالح السمعوني الجزائري، تح/ عبد الفتاح أبو غدة، ط/ مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب. الأولى، ١٩٩٥م
- ١٤- سبل السلام شرح بلوغ المرام. محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، ط/ دار الحديث.
- ١٥ - سنن أبي داود. لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد. ط/ المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- ١٦- سنن ابن ماجه. لابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. تح/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار إحياء الكتب العربية.
- ١٧- سنن الترمذي. لمحمد بن عيسى بن سَورة الترمذي، أبو عيسى، تح / أحمد

محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، ط / مصطفى
البابي الحلبي - مصر. الثانية ١٩٧٥ م.

١٨ - سنن الدارقطني. لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تح / شعيب
الارنؤوط، وآخرين، ط / مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان. لأولى، ٢٠٠٤ م
١٩ - سنن الدارمي. لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تح / حسين سليم
أسد الداراني ط / دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية. الأولى،
٢٠٠٠ م

٢٠ - السنن الكبرى. لأحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي، تح / محمد
عبد القادر عطا، ط / دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الثالثة، ٢٠٠٣ م.
٢١ - السنن الكبرى. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني،
النسائي تح / حسن عبد المنعم شلبي، ط / مؤسسة الرسالة - بيروت. الأولى،
٢٠٠١ م.

٢٢ - شرح سنن أبي داود. لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني،
تح / أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، ط / مكتبة الرشد - الرياض، الأولى،
١٩٩٩ م.

٢٣ - شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر. علي بن سلطان محمد، أبو الحسن
الهروي القاري، تح / محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، ط / دار الأرقم - لبنان
بيروت.

٢٣- شرح صحيح البخاري لابن بطلال. ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تح/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط/ مكتبة الرشد - السعودية، الرياض الثانية، ٢٠٠٣م.

٢٤- شرح مسلم. لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي ط/ مكتبة أبي بكر الصديق.

٢٥- صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تح/ محمد زهير بن ناصر الناصر، ط/ دار طوق النجاة، الأولى ١٤٢٢هـ

٢٦- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تح/ د/ محمد مصطفى الأعظمي، ط/ المكتب الإسلامي - بيروت.

٢٧- صحيح مسلم. لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ط/ مكتبة أبي بكر الصديق.

٢٨- طرح الثريب في شرح التقريب. لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي. ط/ الطبعة المصرية القديمة.

٢٩- عون المعبود شرح سنن أبي داود. لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر العظيم آبادي، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت، الثانية ١٤١٥هـ.

٣٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري. لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ط/ دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

- ٣١- فتح المغيـث بشرح الفية الحديث للعراقي . لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي تح/ علي حسين علي . ط/ مكتبة السنة - مصر. الأولى، ٢٠٠٣م.
- ٣٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير. لزين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي القاهري، ط/ المكتبة التجارية الكبرى - مصر. الأولى، ١٣٥٦هـ.
- ٣٣- الكفاية في علم الرواية. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تح/ أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، ط/ المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- ٣٤- المختصر في أصول الحديث. لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تح/ علي زوين، ط/ مكتبة الرشد - الرياض. الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٣٥- المستدرک علی الصحیحین. لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، تح/ مصطفى عبد القادر عطا، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت الأولى، ١٩٩٠م.
- ٣٦- معالم السنن. لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف الخطابي، ط/ المطبعة العلمية - حلب الأولى ١٩٣٢م.
- ٣٧- مقدمة ابن الصلاح. لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تح/ نور الدين عتر، ط/ دار الفكر - سوريا.
- ٣٨- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي. لأبي عبد الله، محمد ابن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، تح: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان ط دار الفكر - دمشق

- ٣٩- نصب الراية لأحاديث الهداية. لجمال الدين أبو محمد الزيلعي، تح / محمد عوامة، ط / مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان الأولى، ١٩٩٧ م.
- ٤٠- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار. لحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، تح / عصام الدين الصبابطي، ط / دار الحديث، مصر، الأولى، ١٩٩٣ م.
- ٤١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ط: مطبعة سفير بالرياض.
- ٤٢ - الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة، ط/ دار الفكر العربي.
- ٤٣ - اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر. لزين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي، تح / المرتضي الزين أحمد، ط / مكتبة الرشد - الرياض، الأولى، ١٩٩٩ م.
- كتب أصول الفقه:**
- ٤٤ - الإبهاج في شرح المنهاج للعلامة: علي بن عبد الكافي السبكي، وولده تاج الدين السبكي. تح / د/ شعبان إسماعيل، ط / مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٤٥ - الإحكام في أصول الأحكام. لسيف الدين علي بن محمد الأمدي، ط / دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٤٦- ٥٧- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول. محمد بن علي ابن محمد بن الشوكاني، ط / دار الكتاب العربي.

- ٤٧ - أصول السرخسي لأبي بكر. محمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي،
تح/ أبو الوفا الأفغاني. ط/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الأولى ١٩٩٣ م.
- ٤٨ - أصول الشاشي، لنظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي ط:
دار الكتاب العربي - بيروت
- ٤٩ - أصول الفقه. للدكتور محمد أبو النور زهير، ط/ المكتبة الأزهرية للتراث.
- ٥٠ - البحر المحيط في أصول الفقه. لأبي عبد الله بدر الدين بن بهادر الزركشي، ط/
دار الكتب. الأولى، ١٩٩٤ م.
- ٥١ - البرهان في أصول الفقه. لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله
الجويني، تح/ صلاح بن محمد بن عويضة، ط/ دار الكتب العلمية بيروت -
لبنان.
- ٥٢ - التحرير شرح التحرير في أصول الفقه. لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان
المرداوي الحنبلي، تح/ د/ عبد الرحمن الجبرين، د/ عوض القرني، د/ أحمد
السراح، ط/ مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، ط/ الأولى، ٢٠٠٠ م.
- ٥٣ - تخريج الفروع على الأصول، لمحمود بن أحمد بن محمود بن بختيار، أبو
المناقب شهاب الدين الزنجاني تح: د. محمد أديب صالح، الناشر: مؤسسة
الرسالة - بيروت
- ٥٤ - تسهيل الوصول إلى علم الأصول. لصاحب الفضيلة الشيخ / محمد عبد
الرحمن عيد المحلاوي، ط/ مصطفى الحلبي ١٣٤١ هـ.

٥٥ - التقرير والتحبير. لأبي عبد الله، شمس الدين محمد المعروف بابن أمير الحاج الحنفي، ط/ دار الباز.

٥٦- تقويم الأدلة في أصول الفقه. لأبي زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي تح/ خليل محيي الدين الميس ط/ دار الكتب العلمية. الأولى ٢٠٠١م

٥٧ - التمهيد في أصول الفقه. لمحفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الحنبلي، تح/ محمد بن علي بن إبراهيم، ط/ دار المدني ١٩٨٥م.

٥٨- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول. لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسفنجي الشافعي، تح: د. محمد حسن هيتوط: مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٠

٥٩ - التوضيح على التنقيح. لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفي، ط/ دار السعادة.

٦٠ - تيسير التحرير. محمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحنفي، ط/ مصطفى البابي الحلبي - مصر ١٩٣٢م.

٦١ - دراسات أصولية في السنة النبوية. للأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوي، ط/ مكتبة الإشعاع.

٦٢ - روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه. شيخ الإسلام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، تح د/ شعبان إسماعيل، ط/ المكتبة المكية، الثالثة ٢٠٠٨م.

- ٦٣- سلم الوصول بشرح نهاية السول، للشيخ / محمد بخيت المطيعي، ط / دار السعادة.
- ٦٤ - شرح الكوكب الساطع للسيوطي. تح الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم الحفناوي، ط / مكتبة الإيمان.
- ٦٥ - شرح الكوكب المنير في أصول الفقه. للشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار، تح / محمد الزحيلي، ونزيه حماد، ط / مكتبة العبيكان.
- ٦٦ - شرح عضد الدين الإيجي على مختصر بن الحاجب. لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، ط / مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٦٧ - شرح مختصر الروضة. لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن سعيد الطوفي، تح / عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط / مؤسسة الرسالة. الأولى ١٩٨٧م.
- ٦٨ - شرح المنار في أصول الفقه. لعبد اللطيف بن فرشته، تح / إلياس قبلان، ط / شركة دار إرشاد، اسطنبول - تركيا. الأولى ٢٠١٤م.
- ٦٩ - العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى البغدادي الحنبلي. تح / أحمد المباركي، ط / دار العزة للنشر والتوزيع. الرابعة ٢٠١١م.
- ٧٠ - غاية الوصول في شرح لب الأصول. لشيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، ط / دار الكتب العربية الكبرى، مصر.
- ٧١ - الغيث الهامع شرح جمع الجوامع. لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، تح / محمد تامر حجازي، ط / دار الكتب العلمية الأولى، ٢٠٠٤م.

٧٢- الفصول في الأصول، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي ط:

وزارة الأوقاف الكويتية

٧٣- الفقيه و المتفقه، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب

البغدادى تح أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي ط: دار ابن الجوزي -

السعودية

٧٤ - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت. لعبد العلي محمد نظام الدين

الأنصاري، ط/ دار إحياء التراث العربي .

٧٥ - قواطع الأدلة في الأصول. لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار

السمعاني، تح/ محمد حسن اسماعيل، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

الأولى، /١٩٩٩م.

٧٦ - كشف الأسرار شرح المصنف على المنار. لأبي البركات عبد الله بن أحمد

النسفي، ط/ دار الكتب العلمية بيروت.

٧٧ - كشف الأسرار عن أصول البزدوي. لعلاء الدين عبد العزيز البخاري، ط/ دار

فاروق.

٧٨ - اللمع في أصول الفقه. للإمام أبي إسحاق بن إبراهيم الشيرازي، ط/ مصطفى

الحلبي.

٧٩ - المحصول في علم الأصول. للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تح/

الدكتور طه جابر فياض العلواني، ط/ مؤسسة الرسالة.

٨٠- المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة .د/ أحمد سعيد حوى ط/ دار الأندلس
الخصراء جدة.

٨١- مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام. للقاضي ناصر الدين البيضاوي، تح/ حسن
عبد الرحمن الحسين، ط/ دار الضياء للنشر والتوزيع - الكويت. الأولى
٢٠١٥م.

٨٢- المستصفي من علم الأصول. لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ط/ دار إحياء
التراث العربي، بيروت.

٨٣- المعتمد في أصول الفقه. لأبي الحسين محمد بن علي البصري، ط/ دار
الكتب العلمية.

٨٤- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول. للعلامة جمال الدين عبد الرحيم
الإسنوي، ط/ دار سعادة.

٨٥- نهاية الوصول في دراية الأصول. لصفى الدين الهندي. تح د/ صالح بن
سليمان اليوسف - د/ سعد بن سالم السويح، ط/ نزار مصطفى الباز، مكة
المكرمة.

كتب الفقه:

الفقه الحنفي:

٨٦- الاختيار لتعليل المختار. لعبد الله بن محمود بن مودود الموصللي، ط/ مطبعة
الحلبي - القاهرة ١٩٣٧م.

- ٨٧ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق. لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، بن نجيم المصري، ط/ دار الكتاب الإسلامي.
- ٨٨ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. للإمام علاء الدين بن أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، ط/ دار الكتب العلمية، الثانية ١٩٨٦ م.
- ٨٩ - البناية شرح الهداية. لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان. الأولى، ٢٠٠٠ م.
- ٩٠ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق. لعثمان بن علي الزيّلعي، ط/ المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة. الأولى، ١٣١٣ هـ.
- ٩١ - العناية شرح الهداية. لمحمد بن محمد بن محمود، البابرقي، ط/ دار الفكر.
- ٩٢ - اللباب في الجمع بين السنة والكتاب. لجمال الدين أبو محمد علي مسعود الأنصاري الخزرجي، تح د/. محمد فضل المراد. ط/ دار القلم - سوريا دمشق الثانية، ١٩٩٤ م.
- ٩٣ - المبسوط ل أحمد بن سهل السرخسي، ط/ دار المعرفة - بيروت.
- ٩٤ - الهداية في شرح بداية المبتدي. لعلي بن أبي بكر بن المرغيناني، أبو الحسن برهان، تح/ طلال يوسف. ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- الفقه المالكي:
- ٩٥ - الإشراف على نكت مسائل الخلاف. للقاضي أبي محمد عبد الوهاب المالكي، تح/ الحبيب بن طاهر، ط/ دار ابن حزم. الأولى، ١٩٩٩ م.
- ٩٦ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد. للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي المالكي، ط/ دار الحديث - القاهرة ٢٠٠٤ م.

- ٩٧ - التاج والإكليل لمختصر خليل. لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم المعروف المواق المالكي، ط/ دار الكتب العلمية. الأولى، ١٩٩٤م.
- ٩٨ - الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني. لصالح بن عبد السميع الآبي الأزهري، ط/ المكتبة الثقافية - بيروت.
- ٩٩ - الذخيرة. لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي تح/ محمد حجي وآخرون. ط/ دار الغرب الإسلامي - بيروت. الأولى، ١٩٩٤م
- ١٠٠ - شرح مختصر خليل للخرشي. لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي، ط/ دار الفكر للطباعة - بيروت.
- ١٠١ - الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني. لأحمد بن غانم بن سالم النفاوي الأزهري المالكي. ط/ دار الفكر.
- ١٠٢ - المعونة على مذهب عالم المدينة. للقاضي أبي محمد عبد الوهاب المالكي، ط/ حميش عبد الحق. ط/ المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة.
- الفقه الشافعي:
- ١٠٣ - البيان في مذهب الإمام الشافعي. لأبي الحسين يحيى بن سالم العمراني، تح/ قاسم محمد النوري. ط/ دار المنهاج - جدة. الأولى، ٢٠٠٠م.
- ١٠٤ - التنبية في الفقه الشافعي، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ط: عالم الكتب
- ١٠٥ - الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي. لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تح/ الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ط/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الأولى، ١٩٩٩م.

١٠٦ - كفاية النبيه في شرح التنبيه لأحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس المعروف بابن الرفعة، تح/ مجدي محمد سرور باسلوم، ط/ دار الكتب العلمية الأولى، ٢٠٠٩م.

١٠٨- المجموع شرح المهذب. لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، ط/ دار الفكر. ١٠٩ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد الرملي، ط/ دار الفكر، بيروت. ١٩٨٤م.

الفقه الحنبلي:

١١٠ - الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل. لموسى بن أحمد بن موسى المقدسي أبو النجا، تح/ عبد اللطيف السبكي، ط/ دار المعرفة بيروت - لبنان.

١١١ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. لعلاء الدين أبو الحسن علي ابن سليمان المرداوي، ط/ دار إحياء التراث العربي.

١١٢ - الشرح الكبير. لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تح/ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ط/ هجر للطباعة والنشر والتوزيع الأولى، ١٩٩٥م.

١١٣ - شرح منتهى الإرادات. لمنصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي، ط/ عالم الكتب. الأولى، ١٩٩٣م.

١١٤ - العدة شرح العمدة. لعبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء الدين المقدسي ط/ دار الحديث، القاهرة

١١٥ - الكافي في فقه الإمام أحمد. لأبي محمد موفق الدين عبد الله قدامة المقدسي ط/ دار الكتب العلمية. الأولى، ١٩٩٤م.

- ١١٦ - كشف القناع عن متن الإقناع. لمنصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي، ط/ دار الكتب العلمية.
- ١١٧ - المغني لابن قدامة. أبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن بن قدامة تح/ د/ عبدالله التركي د/ عبد الفتاح الحلو، ط/ عالم الكتب.
كتب اللغة:
- ١١٨ - تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت ٢٠٠١م
- ١١٩ - لسان العرب. محمد بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، ط/ دار صادر - بيروت. الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- ١٢٠ - مختار الصحاح. لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، تح/ يوسف الشيخ محمد. ط/ المكتبة العصرية - بيروت.
- ١٢١ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. لأحمد بن محمد بن على المقري الفيومي، ط/ مكتبة لبنان (طبعة الجيب).
- ١٢٢ - المعجم الوجيز. مجمع اللغة العربية، ط/ الهيئة العامة للشؤون الأميرية.
- ١٢٣ - المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية، ط/ دار الدعوة.
- ١٢٤ - معجم مقاييس اللغة. لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني، تح/ عبد السلام هارون، ط/ دار الفكر.

فهرس الموضوعات

٧٦	موجز عن البحث
٧٨	مقدمة
٨٠	التمهيد
٨٠	أولاً: خبر الواحد وشروطه
٩١	ثانياً: الانقطاع
٩٧	المبحث الأول: الانقطاع بالمعارضة
٩٩	المطلب الأول: الانقطاع بمعارضة خبر الواحد للقرآن الكريم
١٠٥	المطلب الثاني: الانقطاع بمعارضة خبر الواحد للسنة والإجماع
١٠٦	المطلب الثالث: الانقطاع بالغرابة فيما تعم به البلوى ^٥
١٠٨	المطلب الرابع: الانقطاع بإعراض الصحابة والصدر الأول عن الخبر
١١٠	المبحث الثاني: الانقطاع بسبب نقصان في حال الراوي
١١١	المطلب الأول: خبر الفاسق
١١٦	المطلب الثاني: خبر المستور
١٢٠	المطلب الثالث: خبر الكافر، والصبي العاقل، والمعتوه، والمغفل، والمساهل ..
١٢٠	خبر الصبي العاقل
١٢٣	خبر المعتوه
١٢٤	خبر المغفل

١٢٥	خبر المساهل
١٢٥	المطلب الرابع : خبر صاحب الهوى
١٢٨	المبحث الثالث : التطبيقات الفقهية للانقطاع الباطن
١٢٨	المسألة الأولى : نقض الوضوء بمس الذكر
١٣٤	المسألة الثانية : الجهر بالتسمية في الصلاة
١٣٦	المسألة الثالثة : الزكاة في مال الصبي
١٤١	المسألة الرابعة : القضاء بالشاهد واليمين
١٤٩	الخاتمة
١٥١	فهرس أهم المراجع والمصادر
١٦٦	فهرس الموضوعات